دراسة التجمعات ورسم وتوصيف سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في محافظة الفيوم

إيناس السيد صادق محمد
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة الفيوم

مقدمة:

تمتاز محافظة الفيوم بالعديد من المقومات التنموية التي تؤهل المحافظة لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة، الأمر الذي يتطلب تعميق الدراسة التحليلية لواقع الاقتصاد المحلي في المحافظة، وبصفة خاصة القطاعات الرئيسية الرائدة، والقطاعات الفرعية لها، والتجمعات وسلاسل القيمة، وحتي يمكن تحديد أماكن التجمعات الاقتصادية يجب تحليل سلاسل القيمة بالقطاعات الرئيسية في المحافظة والتي تتمثل في قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي والصناعات الصغيرة، حيث تمتاز المحافظة بتركز بعض المنتجات الزراعية والصناعات الصغيرة بأماكن محددة وقري تتوفر بها مدخلات الإنتاج، والظروف البيئية الملائمة، حيث اكتسب سكانها خبرات متراكمة في انتاج تلك المنتجات، بصورة تشكل تجمعات شبه متكاملة. هذا بالاضافة إلي قطاع السياحة وبصفة خاصة السياحة البيئية، حيث تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية المتشابكة مع العديد من القطاعات والأنشطة، وتتنوع الأنشطة السياحية لتشمل العديد من الأنشطة التي تتميز وتنفرد بها المحافظة، حيث تتمتع المحافظة بمجموعة من المقومات السياحية وخصائص الجذب السياحي التي تؤهلها أن تحتل مركز متقدم علي الخريطة السياحية المصرية. إلا أنها تحتاج لجهود تطوير مستمرة حيث يتوجه السائح إلي الأماكن السياحية التي توفر له المنافع التي يريدها ويبحث عنها وفقا لتوجهه وتفضيلاته، والتي يختارها ويحددها وفقا لبرامج الترويج السياحية المتاحة والتي تقابل متطلباتهم. وتعتمد المنافسة والتفضيل علي كل من تكلفة وجودة الخدمات المقدمة للسائحين، سواء السفر والإنتقالات، والأقامة والطعام والشراب، والتسوق وجميع الخدمات الأخري، وكذا سلوك وتعامل القائمين بتلك الخدمات والارشاد السياحي والفندقة، والبنية الأساسية وتوفر الخدمات والاتصالات.

مشكلة الدراسة:

تحتاج خطط التنمية في محافظة الفيوم للإرتكاز علي ما تمتاز به المحافظة من الظروف المناخية وما تتيحه من تنوع حيوي للأصناف الوراثية النباتية المميزة للمحافظة وما تحتويه من خبرات زراعية يمكن أن تقام عليها صناعات زراعية متميزة. والصناعات الصغيرة الواعدة التي تنبع من تراث وثقافة وخبرات أبناء المحافظة وامكانيات الجذب السياحى والاستثمارى الفريدة من نوعها. الأمر الذي يتطلب الترابط بين التنمية الزراعية والسياحية بما ينمي التصنيع الزراعي والصناعات اليدوية المرتبطة بتراث المحافظة بما يساعد علي النهوض بمستوي المعيشة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة عامة إلي تحليل التجمعات ورسم وتوصيف سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في محافظة الفيوم، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية والرائدة في تنمية محافظة الفيوم.
٢- حصر وتوصيف التجمعات المتواجدة بكل قطاع من تلك القطاعات الاقتصادية الرئيسية والرائدة في تنمية محافظة الفيوم.
٣- رسم وتوصيف سلاسل القيمة بالقطاعات الفرعية وتحت الفرعية في تلك القطاعات.
٤- وضع تصورا لتقوية سلاسل القيمة بما يساعد علي رفع مستوي المعيشة بالمحافظة.

أسلوب الدراسة:

يتم التركيز علي تحليل سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في محافظة الفيوم، علي مختلف المستويات التي تشمل المنتجين والتجار المحليين والمصدرين ومقدمي الخدمات (بداية من عناصر الانتاج وخدمات التمويل والارشاد الخاص بالانتاج والتسويق)، حيث يتم تجميع البيانات اللازمة لذلك من خلال المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة (من خلال مشروع التنمية الاقتصادية المحلية بالتعاون بين البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ووزارة التنمية

المحلية وجامعة الفيوم)، وذلك لتحليل مدي التعقيد والترابط والتنسيق بين مختلف الفئات داخل سلسلة القيمة، وتحديد مناطق الضعف والقوة والفرص والتهديدات.

المفاهيم الاجرائية:

يعتمد تحليل سلاسل القيمة بتلك القطاعات علي مختلف المستويات التي تشمل المنتجين والتجار المحليين والمصدرين ومقدمي الخدمات (بداية من عناصر الانتاج وخدمات التمويل والارشاد الخاص بالانتاج والتسويق)، حيث يتم تجميع البيانات اللازمة لذلك من خلال المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة، وذلك لتحليل مدي التعقيد والترابط والتنسيق بينهم، وتحديد مناطق الضعف والقوة والفرص والتهديدات.

أولا: التجمعات ورسم وتوصيف سلاسل القيمة Clusters & Mapping Value Chain

يعتمد ذلك علي أسلوب التحليل الوصفي أكثر من الكمي لتحديد ممثلي السلسلة Who actors ، والعلاقة بينهم Relationships ، وتحديد ماذا يفعلون What they are doing ، ولماذا يفعلون ذلك Why they do this، وكيف يصنعون قراراتهم they formulate their decisions and how

هذا بالإضافة إلي البيئة الممكنة Enabling environment من بنية أساسية وسياسات ومقدمي الخدمات والارشاد Service providers. ويشمل ممثلي السلسلة الحلقات التالية[13]:

Input Suppliers → Farmers → Traders → Processors →Exporters/ importers → Retailers → Consumers

حيث تعبر سلسلة القيمة عن كل من، الموردين والمصنعين والناقلين والموزعين وتجار التجزئة والعملاء، وعليه من الضروري والمفيد للمزارعين وصغار المنتجين التكتل في منظمات جماعية وتعاونيات أنتاجية، ثم التعاون الاستراتيجي فيما بين هذه التعاونيات بغرض تحقيق أهداف معينة في السوق على المدى الطويل ولغرض المنفعة المتبادلة لجميع حلقات السلسلة، حيث يتطلب نجاح المشاركة في سلسلة القيمة الابتعاد عن المواجهة، وعن العلاقات العدائية بين المشاركين في العملية الانتاجية أفرادا ومنظمات أي التحرك إلى أعلى سلسلة القيمة بالبيع المباشر إلى شركات التجهيز وليس إلى تجار الجملة، فهذا يعبر عن الخطوات المتعاقبة في عملية الانتاج أو الأنشطة التي تضيف القيمة إلى منتج معيَّن حتى يصل إلى المستعملين النهائيين، ومفتاح مفهوم سلسل القيمة هو أن اضافة القيمة تحدث عند كل مرحلة من المراحل[10]. ويمكن قياس اضافة القيمة هذه وتحليل توزيعها على طول السلسة، بحيث تعّرف ما هي حلقات السلسلة التي توجد داخل حدودها ومدى ربحية هذه الحلقات القائمة والامكانيات المتاحة لإدخال حلقات اضافية.

كما يعتبر نموذج بورتر هو النموذج الرئيسي لتحليل سلاسل القيمة إلا أن الدراسة تعتمد علي النموذج التفليدي كما هو موضح بالشكل

ويوضح شكل رقم (١) نموذج تقليدي لسلاسل القيمة[14]

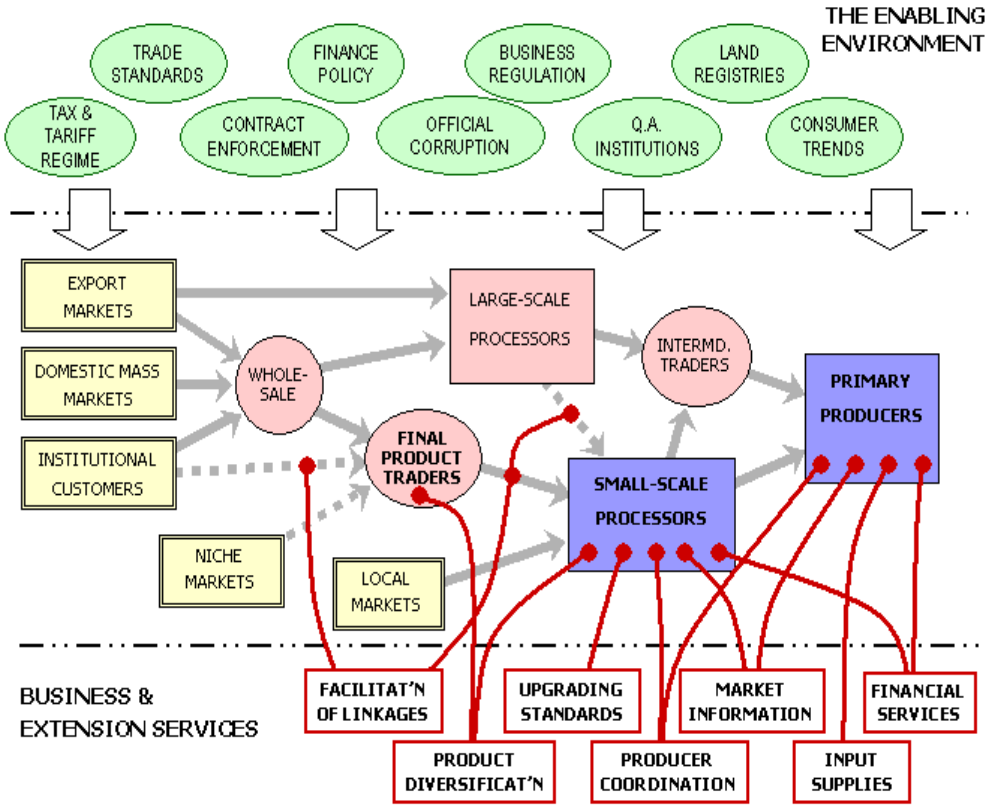

Source: Value Chain Mapping Report, Upgrading Medicinal and Aromatic Plants Value Chain Access to Export Markets, UNIDO/ETRACE, July 2011.

نتائج الدراسة:

تمتاز محافظة الفيوم بتركز بعض المنتجات الزراعية والصناعات الصغيرة بأماكن محددة وقري تتوفر بها مدخلات الإنتاج، والظروف البيئية الملائمة، حيث اكتسب سكانها خبرات متراكمة في انتاج تلك المنتجات، بصورة تشكل تجمعات شبه متكاملة، ويمكن ذكر أهم الأمثلة لذلك في ما يلي:

١. أهم التجمعات في مجال الزراعة:

تمتاز محافظة الفيوم بظروف مناخية وبيئية خاصة تميزها عن غيرها من المناطق الجغرافية، بما يساعد علي التنوع الحيوي للأصناف الوراثية النباتية التي ينفرد بها أقليم الفيوم، حيث تنتج بمزايا نسبية عالية، هذا بالإضافة إلي ارتباط حياة أكثر من ٧٧ % من السكان بالريف وارتباط نحو ٤٦% من السكان بالعمل في قطاع الزراعة، المرتبط بالخبرات المتوارثة والتراث الريفي الذي يمد الأقليم بمقومات تنموية تتطلب توجيهها بما يحقق أهداف التنمية الشاملة. كما يبلغ متوسط الحيازة بالمحافظة نحو ٢.٧ فدان، حيث تشكل الحيازات التي تقل عن خمسة أفدنة نحو ٩٠% من إجمالي الحيازات وتشغل نحو ٥٣.٤% من إجمالى المساحة[1].

١-١ أهم التجمعات في مجال إنتاج النباتات الطبية والعطرية:

تعتبر محافظة الفيوم من أشهر مناطق زراعة النباتات الطبية والعطرية على مستوى الجمهورية حيث يزرع بها نحو ١٠.٣% من مساحة هذه المحاصيل في مصر. وذلك نظرا لتوفر الظروف المناخية الملائمة إلى جانب خبرة الزراع في إنتاجها وتسويقها وتصديرها (خاصة شيح البابونج والبردقوش والأقحوان والعتر والنعناع وحشيشة الليمون والريحان والانتجت وغيرها).

وتوجد العديد من جمعيات صغار المنتجين تقدم خدمات الانتاج وتقوم بعملية تسويق منتجات الأعضاء محليا، كما تقوم بعض الجمعيات بتصدير بعض المنتجات وفقا لتعاقدات مع مستوردين خارج مصر.

ومن أنجح تلك الجمعيات جمعية صغار منتجي الزراعات والمنتجات الحيوية بالفيوم بقصر **بياض**، والتي تتكون من ٧٠٠ عضو من صغار المزارعين (١-٤ فدان)، من محافظة الفيوم وبني سويف والغربية، يقومون بإنتاج النباتات الطبية والعطرية بالإضافة للبصل والثوم. تقدم الجمعية مستلزمات الإنتاج للمنتجين ويخصم قيمتها من سعر المحصول النهائي، وتتعاون جامعة الفيوم مع الجمعية حيث يتم تحليل المنتجات والتربة بمعامل تحليل التربة بكلية الزراعة، كما تقدم الخدمات الارشادية التي يحتاج إليها أعضاء الجمعية.

كما تستعين الجمعية بشركة متخصصة في التصدير تقوم بتصدير المنتجات الخاصة بالجمعية. ويوجد بالجمعية محطة تعبئة، وتعتمد علي التجفيف الطبيعي، ولايتم استخلاص الزيوت العطرية حيث لاتوجد امكانيات لذلك. ويستفيد الاعضاء من فرق الاسعار الذي يصل إلي ٤٠% في بعض الحالات.

كما توجد جمعيات بكل من قرية تلات ومنشاة سكران وأبو جنشو، حيث يوجد نحو ٢٨ مصدر للنباتات الطبية والعطرية، سواء تابعين لجمعية أو قطاع خاص .....

يواجه المنتجين للنباتات الطبية والعطرية بالمحافظة بعض المشكلات منها: تذبذب الإنتاج والأسعار، وتحكم عدد من التجار في تسويق تلك المنتجات، هذا بالإضافة إلي الاعتماد علي تصدير المنتج الخام علي الرغم من ارتفاع القيمة للمنتجات المصنعة، وعدم توافر مستلزمات ما بعد الحصاد مثل المناشر السليمة والغرابيل والمجففات الصناعية ومستلزمات التعبئة ووسائل استخلاص الزيوت الطيارة التي تعطي قيمة مضافة عالية للمنتجات.

١-٢- سلاسل القيمة في النباتات الطبية والعطرية في محافظة الفيوم كما يلي:

يوجد أربعة نظم تسويقية مختلفة للنباتات الطبية والعطرية في المحافظة، حيث أنه على طول السلسة سواء في مراحل الإنتاج أو التسويق فإن هناك العديد من الجهات مثل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بمجال الزراعات العضوية أو المشتغلة في مجال النباتات الطبية والعطرية بصفة عامة، والتي لها تأثير على السلسة من خلال الخدمات التي تقدمها لهم مثل التدريبات والإشراف على جميع المراحل والإمداد بالمعلومات والمساعدة في الحصول على الشهادات، وهي تعتبر جهات غير رسمية. كما يوجد التجارالذين يقومون بشراء المنتجات وتجميعها بكميات كبيرة وتجهيزها بإجراء بعض الخدمات التسويقية عليها تمهيداً لوصولها للمصدرين، وعادة ما يقوم التاجر بالإشراف على الحصاد والنقل من الحقل وعمليات الفحص.

والمصدرين الذين يمثلون الحلقة الأخيرة للمتعاملين في السلسة، ويقومون بإجراء ما يلزم من خدمات تسويقية لإعداد المنتجات للسوق الخارجي، ويهتم المصدر بعمليات الجمع والحصاد والفرز والتجفيف، والتعبئة حسب طلب كل جهة، وقد يقوم المصدر نفسه بهذه العمليات أو يقوم بالإشراف عليها، وأحياناً يقوم المصدر ببيع بعض الكميات -التي لا تتوافق نوعيتها مع متطلبات التصدير- في السوق المحلي[16].

يوضح شكل رقم (٢) تعدد سلاسل القيمة لتأخذ نحو أربعة أشكال رئيسية في النباتات الطبية والعطرية بالمحافظة كما يلي:

- في النظام الأول يقوم شخص واحد فقط بجميع العمليات في السلسة بداية من تجهيز الأرض والزراعة إلى التصدير، أي يتحمل نسبة ١٠٠% من إجمالي تكاليف العمليات الإنتاجية والتسويقية، ويحصل على ١٠٠% من عائد بيع المحصول، وذلك في جميع المحاصيل محل الدراسة.
- وفي النظام الثاني، يقوم المزارع بالعمليات الإنتاجية وصولاً إلى مرحلة الغربلة، يتحمل نسبة ٧٠.٨% من إجمالي التكاليف، والمصدر يبدأ من مرحلة التعبئة ويتحمل ٢٩.٢% من إجمالي التكلفة، ويتوزع العائد من البيع على كل من المزارع القائم بالتجهيز والمصدر بنسبة ٦٤.٣%، ٣٥.٧% لكل منهم على الترتيب.

- وفي النظام الثالث يتحمل المزارع الذي يقوم بالعمليات الإنتاجية إلى مرحلة ما قبل الحصاد نسبة ٦٠.٥٥% من إجمالي التكاليف، والمصدر يبدأ من مرحلة الحصاد ويتحمل ٣٩.٤٥% من إجمالي التكلفة، وتتوزع الإيرادات على كل منهم بنسبة ٥١%، ٤٩% على الترتيب.
- أما في النظام الرابع، تتوزع العمليات الإنتاجية وتكلفتها بين المزارع والتاجر والمصدر بنسبة ٦٠.٥٥%، ١٠.٢%، ٢٩.٣% لكل منهم على الترتيب من إجمالي التكلفة، ويقوم المزارع بالعمليات الإنتاجية بدايةً من تجهيز الأرض والزراعة إلى قبل الحصاد، ويبدأ التاجر من بداية الحصاد ويقوم بالدراس والغربلة، ثم يقوم المصدر بالعمليات بدءاً بالتعبئة وحتى التصدير، ويتوزع الإيراد من المحصول على كل من المزارع والتاجر والمصدر في هذا النظام بنسبة ٥١%، ١٣.٣%، ٣٥.٧% لكل منهم على الترتيب[9].

- **شكل رقم (٢) سلاسل القيمة في النباتات الطبية والعطرية في محافظة الفيوم[٩]**

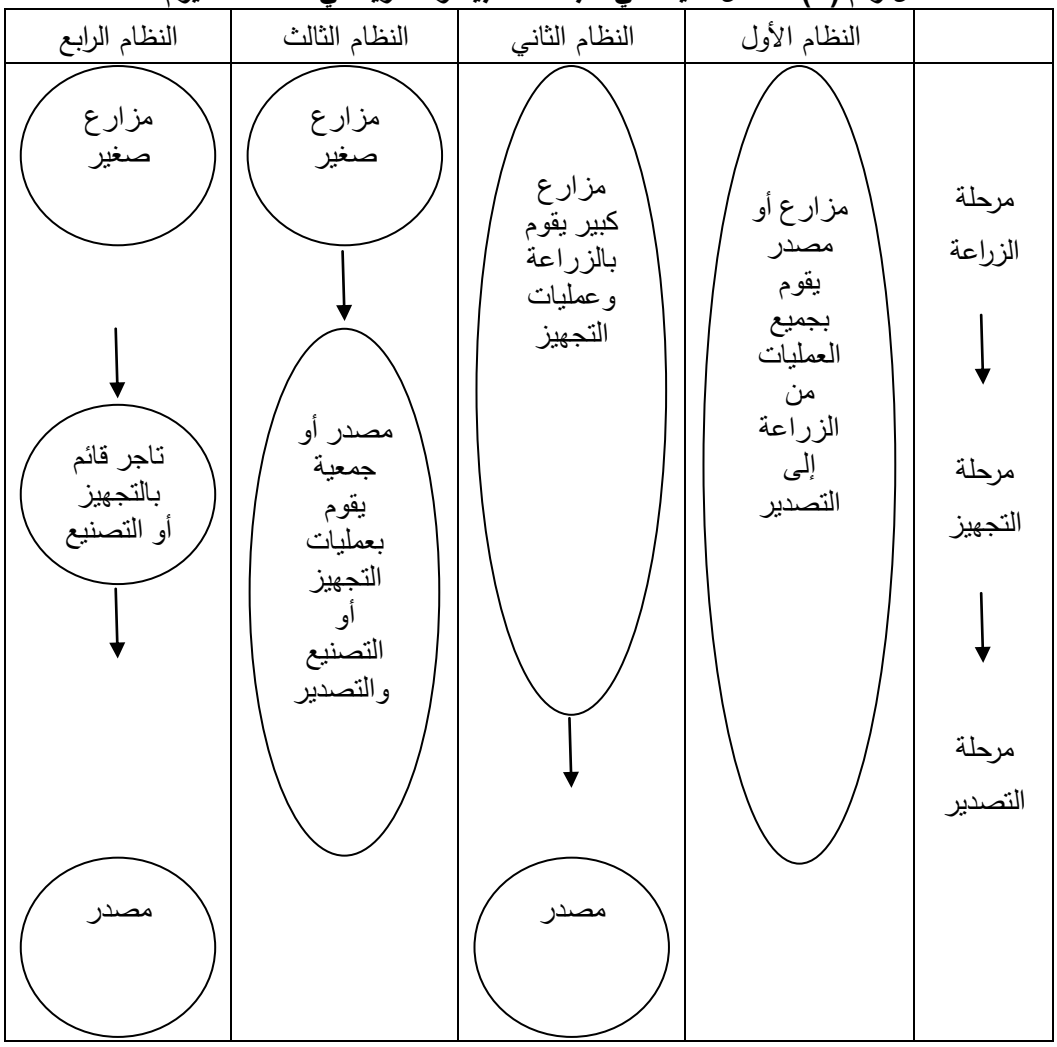

المصدر: تم تصميم الشكل من واقع المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة

وتتسم العلاقة بين جميع الفاعلين على طول السلسلة عمودياً بأنها تكاملية، بالرغم من عدم الرضا أحياناً بين المنتج والمصدر فيما يخص سعر المنتج، إلا أنها علاقة تكاملية حيث نجد أنه بالرغم من فروق الأسعار إلا أن المزارع يقبل بالسعر بسبب افتقاده للخبرة والمعلومات حول الممارسات التصديرية وبسبب رغبته في تقليل عامل المخاطرة، حتى أن دور الإرشاد بكل أنواعه يتمثل فقط في تقديم المعلومات الفنية عن الإنتاج ولا يتطرق للمعلومات التصديرية. وعلى المستوى الأفقي، نجد أن

هناك إتجاه لعمل نوع من الكيانات الزراعية على مستوى المزارعين مثل وجود بعض الجمعيات أو الاتحادات العاملة في مجال النباتات الطبية والعطرية أو في مجال الزراعات العضوية، حيث تضم المزارعين الصغار والكبار فتقل المخاطرة نسبياً لدى المزارعين الصغار.

١-٣- أهم التجمعات في مجال إنتاج الفاكهة

تشتهر محافظة الفيوم بإنتاج العديد من حاصلات الفاكهة التي تمتاز بصفات جودة عالية وذلك نظرا لموقعها الجغرافي وظروفها المناخية المناسبة لإنتاج العديد من حاصلات الفاكهة، حيث تبلغ مساحة حدائق الفاكهة حوالي ٣٠ ألف فدان يزرع بها العديد من المحاصيل المتساقطة الأوراق ومستديمة الخضرة. كما يتضح انخفاض وتدنى إنتاجية محاصيل الفاكهة مقارنة بإنتاجيتها في المناطق الأخرى. علي الرغم من وجود وتركز تجميعات لإنتاج الفاكهة في بعض المناطق بالمحافظة، إلا أنه لاتوجد جمعيات للمنتجين ولايوجد مصدرين للفاكهة، حيث يقوم بعض السماسرة بتسويق المنتج لأسواق الجملة في العبور، والاسكندرية، و٦ أكتوبر، والمحلة مقابل عمولة محددة تقريبا ١٠% من قيمة الانتاج، أو فرز واختيار المنتج الصالح للتصدير وفقا لمواصفات محدده وتوريده للمصدر خارج المحافظة.

ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل التي تواجه زراعة وإنتاج بساتين الفاكهة بالفيوم أهمها: كبر عمر الأشجار مع ضيق مسافات الزراعة فى الأراضي القديمة، علاوة على الزراعات المختلطة لعدد من محاصيل الفاكهة ذات الاحتياجات المختلفة من الخدمة فى قطعة ارض واحدة وخاصة عند صغار المزارعين مما يصعب معه اجراء الخدمة لكل محصول على حده. تعدد الإصابة بالآفات وخاصة (حفارات الساق، خنافس القلف، ذبابة الفاكهة بالإضافة إلى التكتلات الزهرية فى المانجو). وزراعة الأصناف التقليدية من محاصيل الفاكهة (مثل الزيتون العجيزى والتفاحى) فى الأراضي الجديدة بالإضافة الى ادخال شتلات مانجو من خارج محافظة الفيوم مما أدى إلى زيادة انتشارالإصابة بالتكتلات الزهرية وذلك بسبب عدم وجود مشاتل متخصصة فى إنتاج شتلات الأصناف الحديثة لمعظم محاصيل الفاكهة، وقلة وجود مصانع او عصارات كافية لاستخلاص زيت الزيتون بمناطق تركيز زراعات الزيتون في الأراضي الجديدة مما يؤدى إلى انخفاض العائد من الفدان نتيجة تسويق المنتج كمادة خام، حيث أنه علي الرغم من ان انتاج الزيتون في المحافظة يشكل ٥٠% من إنتاج الفاكهة بالمحافظة، إلا أنه لايوجد أكثر من أربعة معاصر لزيت الزيتون بطاقة تقدر بنحو ٦٥٠٠ طن / السنة، تشكل نحو ١٦% فقط من الطاقة الفعلية لها، حيث يوجه من إنتاج الزيتون لصناعة زيت الزيتون ٢٥% فقط من الإنتاج.

كما يتضح الأهمية النسبية لأصناف النخيل في محافظة الفيوم، حيث تشتهر محافظة الفيوم بزراعة نخيل البلح المشتت (٥٣١ ألف) بمتوسط إنتاج (٨٥كجم/نخلة) يقل عن المتوسط القومي (٩٢كجم) منها ١٤% نخيل سيوي ومنها الأمهات والزغلول (١٢%) والباقي بلدي ، ومع ذلك فقد امتد إليه الإهمال في الفترة الأخيرة فضلا عن قلة الإنتاجية ورداءة صفات الثمار أو الإعداد أو التعبئة بما لا يناسب متطلبات التصدير. الأمر الذي يدعو لضرورة تنفيذ برامج عملية تطبيقية مبسطة للنهوض بهذا المحصول كما ونوعا. والأمل هو فيما يزرع من نخيل مجمع (٩٥٠ فدان) يمثل فيها الزغلول ٥٠% والسيوي ٣٨% والأمهات٧% [8].

ومما يزيد من أهمية نخيل البلح بالفيوم قيام العديد من الصناعات الصغيرة عليه، وتشغيل قدر معقول من العمالة في مجال إنتاج وإعداد وتسويق منتجاته، إلا أنه لايوجد سوي مصنع لتعبئة التمور في بيهمو وهو غير متطور، مع عدم وجود مصانع لحفظ وتعليب ثمار الفاكهة، الأمر الذي يتطلب التوسع في التصنيع الزراعي، وبصفة خاصة في حفظ وتعبئة الخضراوات، والفاكهة وصناعة الصلصة والعصائر، كما يوجد مصنع لتجفيف البصل يستوعب الكثير من إنتاج إقليم شمال الصعيد، فامكانيات المحافظة تؤهلها لتكوين تجمعات زراعية صناعية ومراكز تجميع متطورة.

١-٤- سلاسل القيمة للخضروات والفاكهة في المحافظة كما يلي:

يوضح شكل رقم (٣) وشكل رقم (٤) سلاسل القيمة للخضروات والفاكهة في المحافظة، حيث يكون معظم المنتجين من فئة صغار الحيازة، حيث تنخفض الامكانات المادية، مع المعاناه من نقص في المعلومات والأرشادات الفنية وبصفة خاصة لمعاملات مابعد الحصاد، حيث لاتوجد جهة

توفر مدخلات الإنتاج كالأسمدة والأصناف الملائمة، بالإضافة إلي ندرة العمالة الماهرة اللازمة لاداء كافة الخدمات التسويقية، وقصور نظم المعلومات التسويقية، ومحدودية المصادر التمويلية اللازمة للقيام بالعمليات التسويقية المختلفة التي تجرى على أغلب الحاصلات البستانية.

كما لاتوجد جمعيات للمنتجين ولايوجد مصدرين للفاكهة بالمحافظة، حيث يقوم بعض السماسرة بتسويق المنتج لأسواق الجملة في العبور، والاسكندرية، و٦ أكتوبر، والمحلة مقابل عمولة محددة تقريبا ١٠% من قيمة الانتاج، أو فرز واختيار المنتج الصالح للتصدير وفقا لمواصفات محدده وتوريده للمصدر خارج المحافظة، وينخفض نصيب المنتج من سعر المستهلك لأدني من ٤٠% [(4)]، حيث يبلغ صافي العائد للطن من كل من المانجو والنخيل والتين والعنب نحو ١٨٤١، ١٢٤٥، ١٠٢٩، ٩٧٣ جنيها علي الترتيب كأعلي أنواع الفاكهة عائدا للمزارعين بالمحافظة، حيث بلغت أسعار المزرعة لتلك الأنواع نحو ٢٥٠٠، ١٥٠٠، ١١٥٠، ٩٧٣ جنيها علي الترتيب وفقا لبيانات مركز المعلومات بالمحافظة عام ٢٠١٠. بينما يصل سعر المستهلك إلي أكثر من ضعف تلك الأسعار في معظم الأنواع، مما يوضح انخفاض نصيب المنتج من سعر المستهلك[(8)].

وتعتبر الطماطم من أهم الخضروات المنزرعة بالمحافظة، حيث يتراوح صافي العائد للطن المنتج بين ٤٣٦- ٥٢٠ جنيها لكل من العروة الصيفي والعروة الشتوي، حيث يترواح سعر المزرعة بين ١١٠٠- ١٢٠٠ جنيها للطن. بينما يمتلك المنتج الكبير بصفة خاصة الامكانات للوصول للأسواق. ويلاحظ انخفاض الكفاءة التسويقية للخضر والفاكهة، وارتفاع نسبة الفاقد التي تزيد عن ٣٠% [(4)]، مع تدني الخدمات التسويقية بكل من أسواق الجملة والتجزئة، وعدم وجود محطات للتعبئة والتغليف والتبريد والتصنيع لحفظ وتعليب ثمار الفاكهة، الأمر الذي يتطلب التوسع في اقامة مراكز تجميع وتصنيع زراعي، وبصفة خاصة في حفظ وتعبئة الخضراوات، والفاكهة وصناعة الصلصة والعصائر. حيث تنخفض النسبة الموجهة للتصنيع مثل العصائر والمربات في المحافظة، حيث لاتعمل المصانع المتخصصة في صناعة المربي والعصائر بالمحافظة إلا بنحو ٥% فقط من طاقتها الأنتاجية، بينما تنخفض النسب الموجهة للحفظ بالتجفيف والتجميد من الخضر والفاكهة بالمحافظة، حيث تعمل مصانع التجفيف والتجميد بنحو ١% فقط من طاقتها الأنتاجية، كما تعتمد علي موسمية الإنتاج في فترة محدودة جدا ترتبط بالخضروات والفاكهة التي تحفظها.

شكل رقم (٣) سلسلة القيمة للفاكهة في محافظة الفيوم

Mapping Fruit Value Chain

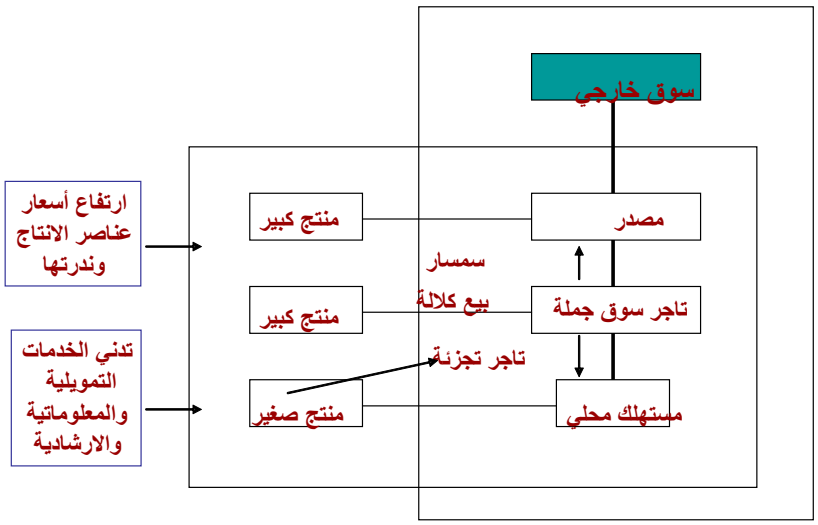

المصدر: تم تصميم الشكل من واقع المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة

١-٥- أهم التجمعات في مجال الانتاج الحيواني

كانت ومازالت محافظة الفيوم من المحافظات المتميزة في الإنتاج الحيواني، وذلك للعديد من الأسباب، رغم وجود معوقات متعلقة بالتغذية والتسويق. والجدير بالذكر أنه يجب توجيه اهتمام كبير ومستمر بالإنتاج الحيواني لا يقل عما هو موجه للإنتاج النباتي حيث أن كلاهما مكملا للآخر. وباستعراض الأعداد المتاحة من أنواع الحيوانات، وارتباطا بعدد السكان بالفيوم، نجد أن هناك ضرورة لمضاعفة هذه الأعداد للوفاء بحاجة الإنسان من البروتين الحيواني (من مصادره سواء كانت لحوماً حمراء أو بيضاء أو أسماك أو منتجات لبنية) باعتبار أن الحد الوقائي الصحي للفرد ٣٣جم/ يوم من البروتين الحيواني في حين أن الفرد بالفيوم يتحصل فقط على ١٥جم/ يوم[1].

تمثل الماشية المخصصة لإنتاج اللبن ما يزيد على نصف أعداد المواشي بالمحافظة (٨٥% لدى صغار المربين برأس أو اثنين– تنتج نحو ٨٥% من الانتاج بينما المزارع الكبيرة تنتج ١٥%) حيث يبلغ عدد ماشية اللبن ٨٣.٦ ألف رأس، بينما عدد ماشية اللحم ٧٥.٢ ألف رأس. وتشمل الكمية المنتجة من الألبان بالمحافظة (٥٨% لبن بقري، ٤٢% لبن جاموسي) في السنة – تستهلك من هذه الكمية نحو ٢٠% لرضاعة العجول ويحول الباقي إلى الاستهلاك وعليه يكون نصيب الفرد ٦٠كجم/ سنة وهو يقل عن احتياجات الفرد (٧٣كجم) من اللبن ومنتجاته (سنة) هذا مع افتراض أن الإنتاج المحلي كله موجه للاستهلاك المحلي وهذا في الحقيقة مستحيل لأن معظم إنتاج المحافظة يورد لخارجها خصوصا القاهرة، لذا فما يخص الفرد يقل عن ذلك بكثير وربما يساوي أو يقل عن المتوسط القومى وهو ٤٥كجم/ سنة[8].

ولا توجد جمعيات تعاونية في هذا المجال تقدم للمنتجين الخدمات الفنية أو القروض، كما لا تخصص البنوك قروضا للمشروعات الصغيرة في مجال تصنيع الألبان.. ولعل أهم معوقات إنتاج وتصنيع اللبن تتمثل في انخفاض الإنتاجية (٩٠٠ كجم للأصناف البلدية) نتيجة انخفاض معدل التغذية ونقص الأعلاف (الخضراء والجافة والمصنعة). وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة وبالتالي تكلفة الإنتاج ، وبصفة خاصة الأعلاف حيث يوجد بالمحافظة ٦ مصانع لإنتاج

أعلاف الماشية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٩١٠٠٠ طن/ السنة، إلا أنها لا تعمل إلا بنحو ٢١% فقط من طاقتها الفعلية، هذا بالإضافة إلي تدني الرعاية البيطرية وارتفاع تكلفتها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر اللبن. بالإضافة إلي وجود مشكلات متعلقة بنظام التأمين على الماشية، وتسويق اللبن بصورة بدائية، وارتفاع تكلفة العمالة، وتدني الخدمات المعاونة الأخري. وعدم إتاحة فرص الاقتراض بسعر فائدة مدعم ٦%(حيث أن ما هو متاح من القروض بفائدة تصل إلى ١٦%)[8].

شكل رقم (٤) سلسلة القيمة للخضر في محافظة الفيوم:

Mapping Vegetable Value Chain

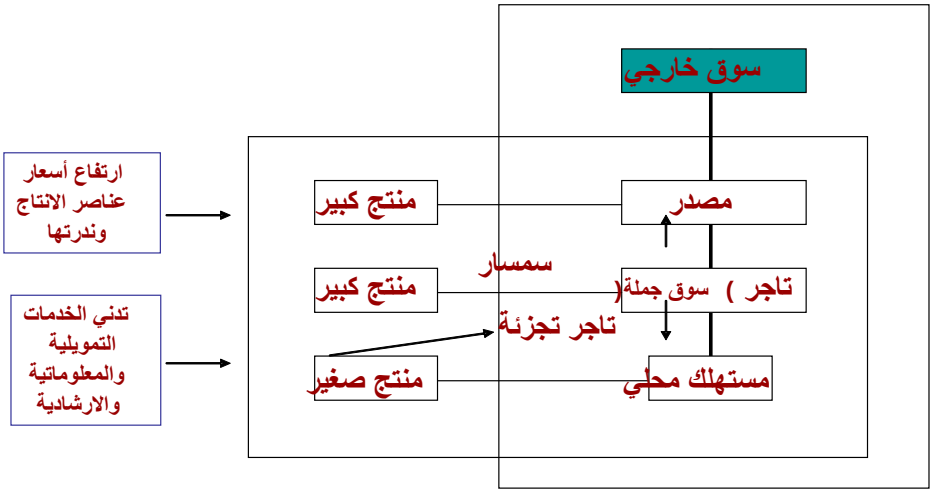

المصدر: تم تصميم الشكل من واقع المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة

١-٦ - أهم التجمعات في مجال انتاج الدواجن

يبلغ عدد عنابر مزارع الدواجن بالمحافظة ٩٠٠ مزرعة لإنتاج بداري التسمين سلالات أجنبية يعمل منهم الآن ٨٧٨ مزرعة والباقي متوقف لعدم توافر شروط الأمان الحيوي بهم وبالتالي لم يمنحوا تراخيص بمزاولة النشاط . وتعمل مزارع دواجن التسمين (٥٤٩ مزرعة) بطاقة إنتاجية كلية حوالي ٢٠ مليون دجاجة أما الطاقة الإنتاجية الفعلية لهم فهي١٢ مليون دجاجة، وهذه الكمية تغطى حوالي ٦٠% فقط من احتياجات المحافظة حيث يتم استكمال باقي الاحتياجات عن طريق التربية المنزلية او من المحافظات المجاورة، كما يبلغ انتاج بداري التسمين البلدي نحو ٦ مليون دجاجة، تنتجها نحو ٤٨٩ عنبر طاقتها الكلية تبلغ نحو ٩ مليون دجاجة. هذا بالإضافة إلى خمسة مزارع دواجن لإنتاج بيض المائدة (٢٠ عنبر) بطاقة كلية ٢٧٢ الف دجاجة تعطى ٧٤.٥ مليون بيضة وطاقة فعلية ٢٥٨ ألف دجاجة تعطى ٦٢ مليون بيضة فقط. هذا وتوجد معامل تفريخ للأصناف الأجنبية (خمسين ماكينة) بطاقة كلية ١١ مليون كتكوت وطاقة فعلية ٢.٨ مليون كتكوت فقط، أما معامل التفريخ البلدية فهي بطاقة كلية ١٣ مليون كتكوت والطاقة الفعلية ٥.٥ مليون كتكوت. إلا أنه يلاحظ وجود عدد كبير من المزارع غير المرخصة والتي تبلغ نحو ١١٠١ مزرعة تمثل نحو٨٨% من إجمالي المزارع علي مستوي المحافظة. وبدراسة التوزيع الجغرافي لمزارع دجاج اللحم المرخصة يتبين أنها تتركز في مركز الفيوم بنحو ٢٩ مزرعة تمثل٣٨.٢% من إجمالي مزارع دجاج اللحم المرخصة علي مستوي محافظة الفيوم، يليه مركز سنورس بنحو ١٨ مزرعة بنسبة ٢٣.٧% من إجمالي المزارع دجاج اللحم المرخصة علي مستوي المحافظة، يليه مركز اطسا بنحو ١٦ مزرعة بنسبة ٢١.١% من إجمالي مزارع دجاج اللحم المرخصة علي مستوي المحافظة، ثم مركز طامية ،

ابشواي بنسبة ١٠.٥%، ٦.٦% لكلا منهم علي الترتيب، بينما لاتوجد مزارع مرخصة في مركز يوسف الصديق[8]..

كما توجد محددات متعددة للإنتاج الداجنى تتمثل في عدم وجود مجازر آلية كافية موزعة على مناطق إنتاج الدواجن حتى يمكن تنفيذ الإجراءات الوقائية للحد من انتشار مرض أنفلونزا الطيور بمنع الذبح في الرياشات ومنع دخول دواجن حية من خارج المحافظة، وعدم وجود ثلاجات تجميد كافية لحفظ الدواجن المجهزة سواء على مستوى المجازر او ببيع القطاعي للتحكم في عملية التسويق، وعدم وجود شركات كبرى لإنتاج الدواجن (جدود أمهات- دواجن لإنتاج بيض تفريخ بغرض إنتاج دجاج البيض او التسمين) لتسهيل تطبيق شروط الأمان الحيوي للحد من انتشار مرض أنفلونزا الطيور، وجود المزارع الحالية متجاورة وداخل زمام الكتلة السكنية للقرى مما يعرضها بسهولة للإصابات المرضية، عدم وجود معامل بيطرية للرقابة على الإنتاج الداجنى داخل المحافظة. هذا بالإضافة إلي مشكلة نقص وارتفاع تكلفة الأعلاف بصفة عامة، حيث يوجد ثلاثة مصانع فقط لإنتاج أعلاف الدواجن طاقتها الإنتاجية ١٣٤٠٠ طن/ السنة، تنتج بنحو ٦٢% من طاقتها الإنتاجية. وتقوم بعض المزارع بعمل العلف الخاص بها، كما تقوم بعض المطاعم الكبيرة بإنتاج الدواجن من خلال مزارع كبيرة خاصة بها، وتقوم بالعمل في صورة تجمع متكامل، بداية من الأمداد بالأعلاف المصنعة من خلال وحدة ملحقة بالمزرعة، والقيام بأعمال الذبح من خلال مجزر خاص نصف يدوي، وتجهيز ونقل المنتج لسلسلة مطاعمهم ولمطاعم أخري.....

١-٧- سلاسل القيمة للدواجن واللحوم والألبان في المحافظة كما يلي:

يوضح شكل رقم (٥) وشكل رقم (٦) وشكل رقم (٧) سلاسل القيمة للدواجن واللحوم والألبان، حيث لا توجد جمعيات تعاونية في هذا المجال تقدم للفئات داخل سلسلة القيمة الخدمات الفنية أو القروض، كما لا تخصص البنوك قروضا للمشروعات الصغيرة في مجال تصنيع الألبان، بالإضافة إلي ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة وبالتالي تكلفة الإنتاج، وبصفة خاصة الأعلاف حيث يوجد بالمحافظة ٦ مصانع لإنتاج أعلاف الماشية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٩١٠٠٠ طن/ السنة، إلا أنها لاتعمل إلا بنحو ٢١% فقط من طاقتها الفعلية، هذا بالإضافة إلي تدني الرعاية البيطرية وارتفاع تكلفتها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر اللبن، وبدائية أساليب التداول. كما يوجد ثلاثة مصانع فقط لإنتاج أعلاف الدواجن طاقتها الإنتاجية ١٣٤٠٠ طن/ السنة، تنتج بنحو ٦٢% من طاقتها الإنتاجية كما سبق ذكره، كما تنخفض مواصفات الجودة الخاصة بالإعلاف المنتجة، واعتمادها علي المدخلات المستوردة وبصفة خاصة الذرة الصفراء. كما تذبذبت الطاقة الفعلية لمزارع دجاج التسمين بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١١) حيث بلغت أدناها حوالي ٢٩٠٨.٢ ألف دجاجة عام ٢٠١١، تراوحت اسعار المنتج والجملة والتجزئة للكيلو جرام بين ١٢.٥ ، ١٣.٥ ، ١٤.٥ جنيها علي الترتيب، وهو ما يقل بنحو ٢.٥ عن مثيلتها علي مستوي الجمهورية. ويتحكم في انتاج وتداول اللحوم الحمراء والألبان القطاع الريفي، وتعتبر الكمية التي يبيعها صغار الزراع من اللبن الطازج قليلة (نحو ٧% من إجمالي الإنتاج) لتفضيلهم لتحويله إلى قشدة وزبدة وسمنة أو جبن قريش إما للاستهلاك أو للبيع في الأسواق المحلية. أما اللبن السائل المجموع بواسطة السريحة فيباع مباشرة لسكان الحضر أو لمراكز تجميع أو لمحال صغيرة للبيع الطازج أو لوحدات تصنيع زبادي، أو جبنة دمياطي (تستخدم ١٥٠٠طن لبن أو ما يعادل ١٨% من إجمالي الإنتاج) ويعاني أصحاب هذه الوحدات من تذبذب كميات اللبن فيما بين المواسم (تزداد شتاءا وتقل صيفا) مما يؤثر على انتظام سير العمل والعمالة والدخل[8].

شكل رقم (٥) سلسلة القيمة للدواجن في محافظة الفيوم

Mapping Poultry Value Chain

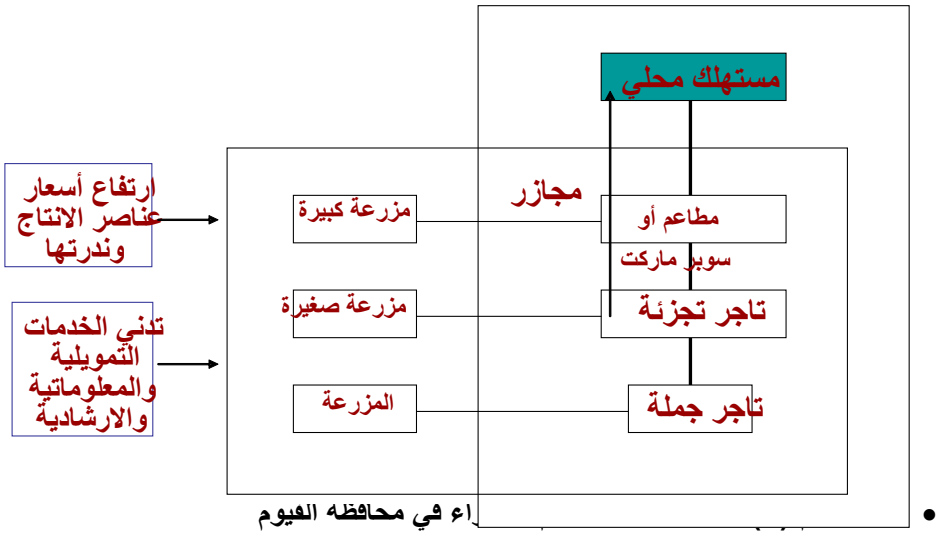

• ...اء في محافظه الفيوم

Mapping Meat Value Chain

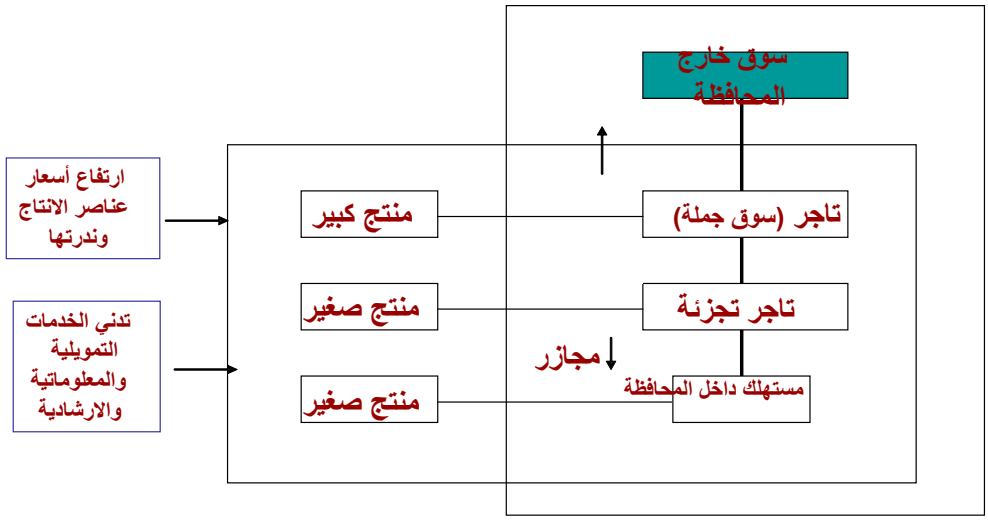

المصدر: تم تصميم الشكل من واقع المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة

- **شكل رقم (٧) سلسلة القيمة للألبان في محافظة الفيوم**

Mapping Milk Value Chain

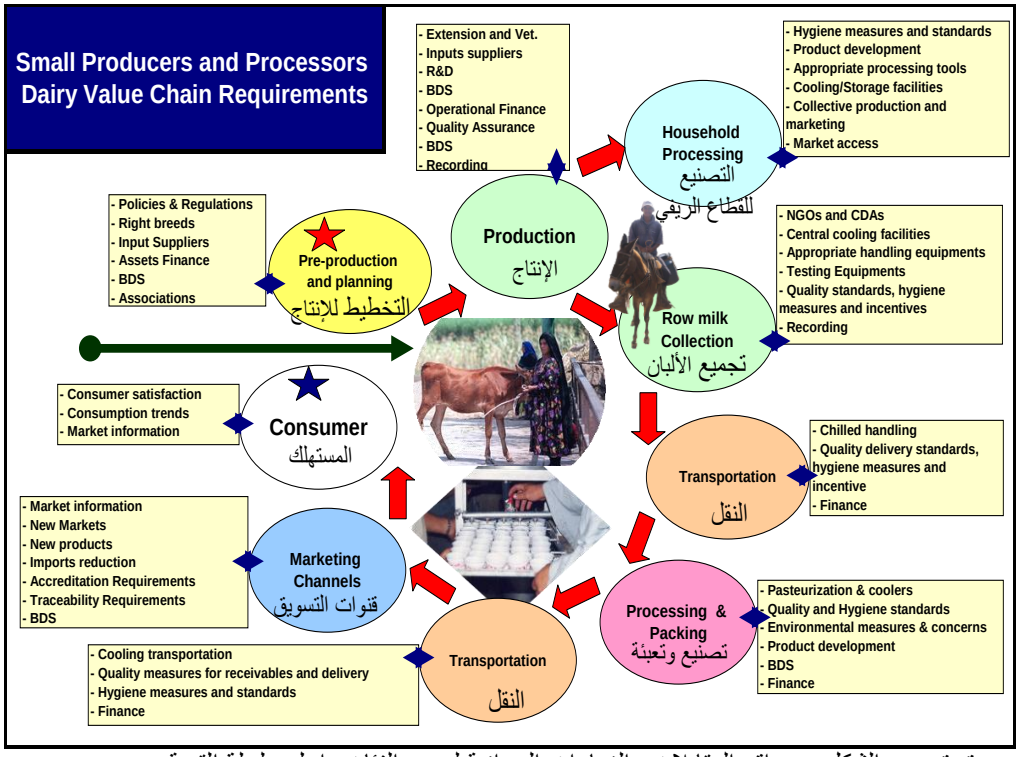

المصدر: تم تصميم الشكل من واقع المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة

١-٨- أهم التجمعات في مجال الانتاج السمكي

تبلغ المسطحات المائية – كمصادر سمكية – ما يزيد عن ١٠٠ ألف فدان (٥٥ ألف قارون، ٤٦ ألف الريان، ٢.٣ ألف مزارع سمكية في ١٧٠ مزرعة) بالإضافة إلى الترع والمصارف الطبيعية. وتوجد تجمعات من العاملين بمهنة الصيد والمهن المعاونة المرتبطة بها من صناعة وصيانة مراكب الصيد وشباك الصيد وغيرها من الأعمال المعاونة، وتوجد جمعية للصيادين في منطقة بحيرة قارون إلا أنها غير نشطة، حيث يوفر الاتحاد التعاوني للثروة السمكية صيانة مراكب الصيد الصغيرة، وتوجد ١٣ حلقة لتسويق الأسماك، وبيعها للتجار الذين يقومون بتسويقها داخل وخارج المحافظة. كما توجد ثلاث جمعيات أثنين منهم للصيادين في قارون ووادي الريان، وجمعية للأستزراع السمكي وهي جمعية نشطة وتقدم مستلزمات انتاج كالأعلاف وخدمات كالتدريبات للأعضاء مقابل رسوم اشتراك بالجمعية تعتبر زهيدة جدا.

وقد اختصت استراتيجية وزارة الزراعة بحيرات قارون الريان بالآتي: استمرار مدها باحتياجاتها من زريعة الأسماك، والاهتمام بعمليات صيد ونقل وتداول وإقامة وتحضين الزريعة المنقولة لتلك البحيرات، والمتابعة البيولوجية لحالة البحيرات لمعرفة مدى استجابتها لأنواع الأسماك في محاولة لتأصيل بعض الأنواع وتكاثرها مباشرة بها، ودراسة تأثير المشروعات الجاري إقامتها حول تلك البحيرات على الإنتاج السمكي، ولقد تم تشكيل لجنة للثروة السمكية بالمحافظة، تتكون من ممثلين لجميع الجهات المعنية بالثروة السمكية كإدارة الثروة السمكية، وشرطة المسطحات المائية، وجمعيات الصيادين في قارون والريان، والجامعة، الأمر الذي يدعم التنسيق بين تلك الجهات للتخطيط لتنمية الثروة السمكية في المحافظة وحل مشاكلها والنهوض بها.

إلا أنه توجد محددات لإنتاج السمكي ببحيرات قارون والريان تتمثل في سوء نقل وتداول وتحضين وأقلمة الزريعة، إلى جانب سوء توزيعها بالمناطق المختلفة. ونظام التسويق: الذي يفرض على الصياد المتعاقد سعر توريد يقل كثيرا عن سعر البيع للمستهلك ، فيلجأ الكثيرون منهم للبيع المباشر والهروب من التعاقد، لذلك تكون بيانات الإنتاج المسجلة غير دقيقة. وهجرة العمالة المدربة إلى السويس والإسماعيلية حيث التحرر من التوريد الإجباري، مما أدى بأصحاب المراكز بالاستعانة بعمال غير مدربين على الصيد أو أماكن توزيع الأسماك، علاوة على استغلال صاحب المركب (< ٥٠% من العائد) لهؤلاء العمال. وكذا تزايد الصيد المخالف والجائر واستخدام شباك قديمة مرتقة وموصولة وعدم شراء واستخدام شباك جديدة لضعف الحالة المالية للصياد. وكثرة عدد العاملين على المركب الواحد (قد يصل إلى ١٥ فردا) خاصة ببحيرات الريان مما يقلل نصيب الفرد من العائد. كما يلاحظ فقدان الثقة بين الصيادين والجمعيات التعاونية لانصراف أعضاء مجالس إدارتها لتحقيق مصالح شخصية على حساب موارد الجمعية ومصلحة الصيادين. وعدم قيام شرطة المسطحات بدورها في الرقابة في فترات منع الصيد أوغيرها، مع عدم كفايتها لتغطية كل المسطحات[11].

١-٩- سلاسل القيمة للأسماك في المحافظة كما يلي:

علي الرغم من عدم توفر جمعيات أو كيانات تقدم الخدمات الخاصة بإنتاج الدواجن وإنتاج اللحوم، إلا أنه في الإنتاج السمكي كما يوضح شكل رقم (٨) توجد ثلاث جمعيات أثنين منهم للصيادين في قارون ووادي الريان، وجمعية للإستزراع السمكي وهي جمعية نشطة تقدم مستلزمات انتاج كالأعلاف وخدمات كالتدريبات للأعضاء، كما يوفر الاتحاد التعاوني للثروة السمكية صيانة مراكب الصيد الصغيرة، وتوجد ١٣ حلقة لتسويق الأسماك وبيعها للتجار الذين يقومون بتسويقها داخل

شكل رقم (٨) سلسلة القيمة للأسماك في محافظة الفيوم

Mapping Fish Value Chain

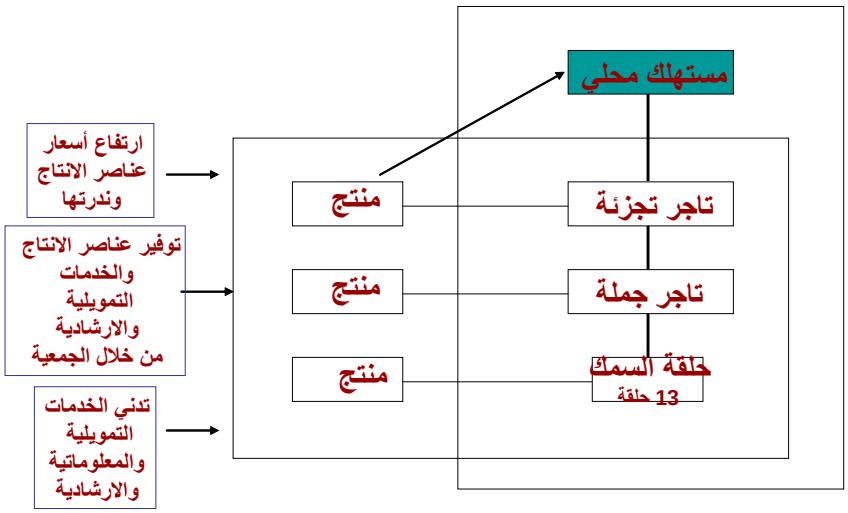

المصدر: تم تصميم الشكل من واقع المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة

وخارج المحافظة، وترتفع أسعار الأسماك المسوقة بفارق يبلغ ٢جنيها/ الكيلو جرام حيث تسوق طازجة وحية وتنقل في براميل بها مياه لضمان ذلك، وتحدد الاسعار وفقا للحجم حيث يتراوح الفارق بين الدرجة الأولي والثانية بين ١-٢ جنيها / الكيلو جرام، ويستغل بعض التجار هذه الجزئية في الخلط بين الأحجام المتوسطة والكبيرة، الأمر الذي يتطلب ضوابط محددة.

وتعتمد المناطق القريبة من بحيرة قارون علي أعداد وجبات جاهزة من الأسماك الطازجة، وبأساليب بسيطة يمكن تطويرها لتطبيق اشتراطات صحية تضمن جودة وسلامة الغذاء، وتساعد علي توفير دخل يساعد علي رفع مستوي المعيشة لسكان المناطق المتاخمة للبحيرة.

١-١٠- أهم التجمعات في مجال الزراعة العضوية في محافظة الفيوم

يمكن تحقيق نجاحات كبيرة في مجال تنمية الصادرات الزراعية العضوية، حيث تمتلك محافظة الفيوم الإمكانيات الملائمة للتوسع في الإنتاج الزراعي العضوي بصفة عامة، سواء في بعض الأراضي القديمة، أو في مناطق التوسع الأفقي التي تعتبر أراضي خالية من أي متبقيات كيميائية . وذلك بغرض تنمية القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية بالأسواق العالمية. وحتى تكتمل منظومة النهوض بالصادرات الزراعية العضوية، وفي ضوء التحديد الدقيق لأهم الفرص التصديرية المتاحة أمام تلك المنتجات، والظروف المحيطة والمنظمة لإنتاجها وتجارتها الخارجية، يتطلب الأمر المزيد من التكامل والترابط بين تلك الفرص، وبين الإمكانيات المتاحة للتوسع في الإنتاج الزراعي العضوي بمايتلاءم مع المواصفات القياسية العالمية، والقوانين التي تقنن وتنظم هذا الإنتاج علي مستوي العالم، بما يدعم القدرة التنافسية للمنتج الزراعي العضوي.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اختيار منطقة زراعية مناسبة لتكون تجمع محتمل كمرحلة أولية وتجريبية يمكن تكرارها بعد ذلك في مناطق أخري ينشأ بها مركز لتنمية الإنتاج الزراعي العضوي يتولي مسئولية إدارة هذا البرنامج علي أن يتبع هذا المركز مجموعة من الوحدات والأنشطة تتمثل فيما يلي [3] [5] :

١- وحدة المعلومات. ٢- وحدة الإرشاد . ٣- وحدة التنسيق . ٤- وحدة التصدير

٥- مركز تجميع وتجهيز وتصنيع المنتجات العضوية . ٦- مركز لتدوير المخلفات الزراعية

وحتى يمكن تحقيق نجاحات كبيرة في مجال التوسع في تطبيق أساليب الزراعة الحيوية بصفة عامة، فإنه يجب الاهتمام بمجموعة قواعد أو جوانب رئيسية تتمثل فيما يلي:

* إيجاد حلول للحد من تأثير المشاكل البيئية المرتبطة بحالة نظم الري والصرف، وملوحة الأراضي، وقد أثبتت بعض الدراسات في مجال استصلاح الأراضي، الدور الإيجابي للأسمدة العضوية في تحسين الخواص الطبيعية والكيميائية للتربة علي المدي الطويل.
* التوسع في توفير الأصناف المقاومة للأمراض عالية الإنتاجية التي تتلاءم مع الظروف البيئية، وتلبي احتياجات ومتطلبات الأسواق العالمية، وبصفة خاصة السوق الأوروبي، والسوق العربي.
* التوسع في توفير بدائل المبيدات ووسائل المكافحة الحيوية بأسعار مناسبة، وكذلك بالنسبة للسماد الحيوي (الكومبست) بما يساهم في تعظيم الإفادة من المخلفات الزراعية وتدويرها.
* توفير المعلومات الخاصة بالاحتياجات والمواصفات القياسية والأسعار بالأسواق المختلفة.
* إيجاد وسائل لدعم المزارع لمواجهة المخاطرة، والحد من تأثير تذبذب الأسعار وعدم استقرارها.
* تشجيع الاستثمارات في مجال الخدمات الزراعية، وبصفة خاصة معاملات ما بعد الحصاد كالفرز والتبريد...
* تنظيم برامج لتوعية المزارعين بمخاطر واحتياطيات الأمان، والحدود المثلي للاستخدام، وتوفير آلات الرش التي تدني الفاقد وتحد من الإفراط في استخدام المبيدات.
* تنظيم برامج للتدريب علي أساليب الزراعة الحيوية كحزمة متكاملة، وتدريب كوادر من المرشدين والاستشاريين المتخصصين.
* تنظيم التشريعات المقننة لتداول المبيدات، والرقابة والسيطرة علي تجارتها، وزيادة الضرائب عليها للمساهمة في الحد من آثارها السيئة.
* التنسيق بين السياسات البحثية والإرشادية والتنفيذية والرقابية للحد من الآثار السلبية للمبيدات علي البيئة والمستهلك والاقتصاد القومي.

شكل رقم (٩) تجمع مقترح للزراعة العضوية في محافظة الفيوم

كما يوصي بتشجيع التوسع في تطبيق أساليب الزراعة الحيوية علي مستوي محافظة الفيوم بصفة خاصة، ولاسيما في محاصيل الخضر الرئيسية، والنباتات الطبية والعطرية، والعمل علي زيادة المساحة المنزرعة منها بكافة السبل والوسائل الفنية والبحثية والإرشادية بصورة متكاملة، ووضع وتنفيذ السياسات الزراعية التي تحقق تلك الأهداف[5].

١-١٠- أهم التجمعات في مجال الصناعات الصغيرة والحرف البيئية

تمتاز محافظة الفيوم بالعديد من المقومات التى تؤهلها للارتقاء بقطاع الصناعة وجذب الاستثمارات فى هذا القطاع الرائد، الذى يساعد على توفير فرص للعمل ورفع مستوى المعيشة، بما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمحافظة، وتتيح المقومات الخاصة بطبيعة وموقع محافظة الفيوم مزايا وفرص جذب استثمارية فريدة من نوعها تعتمد علي:

- التركيب الجيولوجى للمحافظة وما يحتويه من ثروات معدنية يمكن أن تقام عليها قاعدة صناعية كبيرة .
- الظروف المناخية وما تتيحه من تنوع حيوي للأصناف الوراثية النباتية المميزة للمحافظة وما تحتويه من خبرات زراعية يمكن أن تقام عليها صناعات زراعية متميزة.
- الصناعات الصغيرة الواعدة التي تنبع من تراث وثقافة وخبرات أبناء المحافظة وامكانيات الجذب السياحى والاستثمارى الفريدة من نوعها[2] .

تشهد محافظة الفيوم نهضة صناعية تتمثل في المناطق الصناعية القائمة – مثل المنطقة الصناعية بكوم أوشيم- والمناطق الصناعية تحت الإنشاء – مثل المنطقة الصناعية بقوتة بمساحة ٢٠٠٠ فدان- الأمر الذي يتطلب الدراسة وتسليط الضوء علي ما تنطوي عليه من امكانات للتوسع الصناعي، بما يخدم خطط التنمية بالمحافظة، ويساهم في توفير العديد من فرص العمل، التي تساعد علي رفع مستوي المعيشة، وزيادة معدلات النمو والنهوض بمؤشرات التنمية البشرية بالمحافظة. وذلك عن طريق دراسة تلك المناطق الصناعية، وعمل تصنيف للأنشطة الإنتاجية والصناعات القائمة فعليا، وتحديد الرؤي المستقبلية لتنمية وتطوير تلك الصناعات، وامكانات إدخال صناعات جديدة تعتمد علي الميزة التنافسية التي قد تتوفر لتلك الصناعات نظرا لتواجدها في نطاق محافظة الفيوم وما تحتويه البيئة من خصوصية ومزايا نسبية تميزه عن غيرها من المناطق الجغرافية.

ويوضح تصنيف المشروعات المنتجة وتحت الإنشاء بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم عام ٢٠٠٨، من حيث عدد المشروعات بكل نشاط إنتاجي، والمساحات المقامة عليها تلك المشروعات،

والتكاليف الاستثمارية، ومدي استيعابها للعمالة، حيث تمثل مشروعات التصنيع الغذائي أعلي نسبة من تلك المشروعات تصل إلي ٣٢%، إلا أن النسبة الأكبر من التكاليف الاستثمارية كانت ممثلة في مشروعات إنتاج مواد البناء والتي تبلغ نحو ٤٧.٨% من إجمالي التكاليف الاستثمارية البالغة نحو ٩٣٦ مليون جنيه، تزداد تلك الاستثمارات إلي حوالي ١.٧ مليار جنية بإضافة المشروعات تحت الإنشاء[1].

وحتي يمكن تفعيل دور تلك الاستثمارات لابد من التكامل بين تلك المناطق الصناعية من جهة، وبين الصناعات المغذية والصغيرة من جهة أخري في صورة مجمعات صناعية تعتمد علي دراسة نوعية الصناعات المغذية التي تحتاجها المصانع القائمة فعليا في محافظتي الفيوم والسادس من أكتوبر، بالإضافة لمجمعات صناعية خاصة بالصناعات الصغيرة والمرتبطة بالتراث البيئي بالمحافظة.

ومن أهم الجمعيات الأهلية من حيث درجة المساهمة في التسويق أو التنسيق لمنح القروض من المحافظة من صندوق التنمية المحلية وإقامة المعارض المحلية أوالدولية جمعيات تابعة للمحافظة مباشرة حوالي (٦ جمعيات) من مجموع (٣٤٨ جمعية) وهي (الجمعية التعاونية للحصر وتسويق الثمار ١٣٨ عضو ، الجمعية التعاونية لصناعة الليف ٥٦٤ عضو ، الجمعية التعاونية لتوريد القمح والحاصلات الزراعية ٢٠ عضو، الجمعية التعاونية لتوريد القمح بإطسا ٢٣ عضو ، الجمعية التعاونية للتصنيع الريفي بالعجمين ٤٨٦ عضو ، وأخيرا الجمعية التعاونية لتصنيع الدوبار). يعاب علي هذه الجمعيات انخفاض رأسمالها حيث لا يتعدي ٢٠ ألف جنيه وتقوم هذه الجمعيات بتسويق إنتاجها محليا ودوليا من خلال المعارض أو التسويق الألكتروني من خلال الصندوق الإجتماعي للتنمية بالمحافظة. كما تقوم العديد من الصناعات الصغيرة علي نخيل البلح بالفيوم، وتوفر تشغيل قدر معقول من العمالة في مجال إنتاج وإعداد وتسويق منتجاته، ومن هذه الصناعات:

- صناعات قائمة على التمور ومشتقاتها: عسل التمر، السكر السائل، الخل، الخميرة، الزيوت، علف (علف النوى بعد طحنه وخلطه بإضافات).
- صناعات قائمة على الخوص (يدوية) : الحصر والأسبتة، والحقائب اليدوية والقبعات والمكانس والمقاطف والسلال وغيرها.
- صناعات قائمة على السعف (بعد تجريده من الخوص): خشب مضغوط ، أثاث منزلي (أسرة – مناضد – كراسي) أقفاص (عبوات الفاكهة والخضر والطيور).
- صناعات قائمة على اللوف : لعمل الحبال والمساند والوسائد وأدوات التنظيف.
- عمل أكلات مغذية من الجمار، والطلع : للأكل المباشر أو بعد خلطه بمواد أخرى مثل عسل النحل
- استخدام جذوع النخيل في تسقيف بعض الأبنية والحظائر ، وعمل القناطر والعبارات والسلالم ، كما أن أجزاءها تستخدم كوقود.

كما توجد تجميعات للصناعات الصغيرة المنتجة للخزف والفخار في قريتي تونس والنزلة، والسجاد اليدوي في قرية دسيا، ومنتجات الجريد والخوص في قريتي الكعابي والإعلام، ومنتجات الأرابيسك من الجريد والخوص في مركز أبشواي.

تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة الفيوم العديد من المشكلات والمعوقات منها ما يتعلق بالتمويل ، التسويق ، العمالة ، .... إلخ

أهمها عدم كفاية التمويل اللازم لتوفير الآلات والمعدات اللازمة للصناعات الصغيرة وكذلك الأعتماد علي التمويل الذاتي لمؤسسي هذه الصناعات. وإرتفاع حجم الضمانات المطلوبة من الجهات المقرضة وكذا تعقيدات الإجراءات وكثرة الأوراق والمستندات المطلوبة. وإرتفاع سعر الفائدة وصغر قيمة القروض الممنوحة، قصر فترة السماح. بالاضافة لمشاكل خاصة بالتسويق مثل قلة عدد التجار مما يؤدي إلي إنخفاض حجم النشاط التسويقي في المحافظة بسبب ضعف المقدرة المالية و وجود بعض التجار الكبار في صناعات صغيرة كالسجاد يحتكرون تسويق السجاد أو بعض المنتجات بأسعار منخفضة من المنتجين وحصولهم علي عوائد تزيد عن عوائد المنتجين مما يهدد هذه الصناعات. ونقص الخبرة التسويقية وعدم الأعتماد علي دراسة واقعية للسوق قبل القيام بالمشروع، وعدم وجود فرص لإيجاد علاقة تسويقية بين الصناعات الكبيرة في المناطق الصناعية أو في مدينة ٦ أكتوبر مثلا والصناعات الصغيرة بحيث تكون صناعات مغذية لها

وكذا عدم توفر العمالة الفنية المدربة وارتفاع تكلفتها في حالة تواجدها وخاصة في مجال بعض الصناعات الصغيرة أو المشروعات التي تحتاج الي تدريب. بافضافة إليبالارتفاع المستمر في أسعار الخامات وقد أكدت الدراسات في محافظة الفيوم وجود هذه المشكلة وخاصة في صناعة تجفيف البلح ومنتجات الالبان وأنتاج السجاد وقد يؤدي ذلك إلي استخدام خامات منخفضة السعر ومنخفضة الجودة وذلك كاستخدام ألبان البودرة والزيوت في حالة إنتاج الجبن الأبيض. وعدم توفر الخامات بإنتظام وأرتفاع أسعارها وهذا ما أكدته الدراسات في محافظة الفيوم وخاصة في حالة إنتاج دجاج اللحم كالعلف وخلافة مما يؤدي إلي إرتفاع تكلفة الوحدة أما أصحاب صناعات تخليل الزيتون كان أهم مشكلاتهم الارتفاع المستمر في أسعار الخامات بشكل يهدد هذه الصناعات ويعاني صاحبي صناعات منتجات النخيل أيضا من نفس المشكلة.

كما أكدت الدراسات التي أجريت علي الصناعات الصغيرة بمحافظة الفيوم علي افتقار هذه الصناعات الي الدعم الفني من ناحية توفر دراسات الجدوي الواقعية التي ترتكز علي ارقام صحيحة وبيانات سليمة عن التسويق أو فنيات الصناعة وكذلك عدم تقديم الدعم الفني في مجال التدريب وضبط جودة المنتجات وفرص التسويق وترويج هذه المنتجات.

هذا بالإضافة إلي صعوبة الحصول علي التراخيص وذلك رغم محاولة الحكومة تقديم كافة التسهيلات في هذا المجال إلا أن بيروقراطية الموظف الصغير قد تهدد بعض الصناعات الصغيرة بعدم قيامها. وتعدد الجهات التي يتعامل معها أصحاب الصناعات الصغيرة في حالة استخراج المستندات لاقامة المشروع أو لجهات رقابية كالوحدات المحلية ، التأمينات ، الضرائب ، الصحة والبيئة ، الطب البيطري ، التموين ، الكهرباء .... الخ مما يهدد بالتوقف عن إنشاء هذه الصناعات أو طول الفترة اللازمة للحصول علي التراخيص. وعدم وجود مؤسسة خاصة بالصناعات والمشروعات الصغيرة تكون متخصصة في جميع الجوانب الأجرائية والتشريعية والفنية و التمويلية الخاصة بهذه الصناعات وتكون هيئة عامة علي مستوي الجمهورية ولها فروع في المحافظات

مما سبق **يتضح نقاط الضعف إلا أنه يتوفر الكثير من نقاط القوة بالمحافظة أهمها :**

- وجود خامات بيئية جيده تقوم عليها بعض الصناعات الصغيرة يمكن استغلالها بشكل أفضل لتنمية هذا القطاع.
- توطن العديد من الصناعات الصغيرة المتميزة في بعض المناطق الجغرافية مثل صناعات الأرابيسك ومنتجات النخيل وصناعة الجبن ومنتجات الألبان والفخار والخزف والسجاد والكليم.
- وجود بعض الكوادر المدربة والماهرة في هذه الصناعات والتي يمكن تطوير أدائها بطريقة تساعد علي تقدم هذه الصناعات.
- تمتع محافظة الفيوم بموقع هام علي الخريطة السياحية في مصر وإمكانية استغلال ذلك في ترويج وتسويق السلع المنتجة من الصناعات الصغيرة .
- وجود الإدارة الأقليمية للصندوق الإجتماعي للتنمية يساعد علي رفع عجلة التنمية لقطاع الصناعات الصغيرة بالمحافظة من خلال فرص التمويل والتسويق والدعم الفني والتكنولوجي.
- وجود جامعة إقليمية بها بعض الكليات المتخصصة كالهندسه والتربية النوعية والسياحة والفنادق والخدمة الاجتماعية يمكن أن تساهم بشكل جيد في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة بمحافظة الفيوم.
- وجود العديد من الجمعيات الأهلية التي تؤدي دور واضح في التنمية وتعمل في مجال الصناعات الصغيرة يمكن أن يتسع هذا الدور ليشمل العديد من الصناعات الحرفية والزراعية بالمحافظة
- وجود بعض الصناعات الحرفية اليدوية المرتبطة بالتراث الشعبي بالمحافظة والتي تحتاج إلي رعاية وتطوير من خلال الامكانيات المتاحة.
- انخفاض تكلفه العمالة بصفة عامة بالمقارنة بمحافظات أخري ترتفع فيها أجور العمالة مما يؤثر سلبيا علي تكلفة الوحدة للمنتج.
- قرب موقع محافظة الفيوم من مدينة القاهرة يعطي ميزة كبيرة في إمكانية تنظيم معارض بالقاهرة أو الاستفادة من المعارض المنظمة فيها وربط قري المحافظة بطرق جيدة يسهل النقل.
- وجود العديد من المنشآت السياحية علي بحيرة قارون أو عين السيلين أو وادي الريان يعطي فرص تسويقية ممتازة لبعض الصناعات الصغيرة.

- تمتع المحافظة بتركيب محصولي متنوع يتيح الفرصة لتوفير خامات لإقامة صناعات زراعية متميزه[6].

١-١٢- سلاسل القيمة للصناعات الصغيرة في المحافظة كما يلي:

يوضح شكل رقم (١٠) سلاسل القيمة للصناعات الصغيرة في المحافظة، حيث تمتاز محافظة الفيوم بالعديد من المقومات التى تؤهلها للارتقاء بقطاع الصناعة وجذب الاستثمارات فى هذا القطاع الرائد، الذى يساعد على توفير فرص للعمل ورفع مستوى المعيشة، بما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمحافظة، وتتيح المقومات الخاصة بطبيعة وموقع محافظة الفيوم مزايا وفرص جذب استثمارية فريدة من نوعها تعتمد علي: التركيب الجيولوجى للمحافظة وما يحتويه من ثروات معدنية يمكن أن تقام عليها قاعدة صناعية كبيرة، والظروف المناخية وما تتيحه من تنوع حيوي للأصناف الوراثية النباتية المميزة للمحافظة وما تحتويه من خبرات زراعية يمكن أن تقام عليها صناعات زراعية متميزة، والصناعات الصغيرة الواعدة التي تنبع من تراث وثقافة وخبرات أبناء المحافظة وامكانيات الجذب السياحى والاستثمارى الفريدة من نوعها. وعلي الرغم من ذلك مازالت الصناعات الصغيرة في المحافظة ضعيفة الامانات للتطور وتوليد الدخل الذي يساعد علي رفع مستوي المعيشة بالمحافظة، حيث يعاني معظمهم من احتكار التجار وسيطرتهم علي عملية التسويق نظرا لتدني المهارات التسويقية للعاملين بتلك الصناعات، الأمر الذي يتطلب تدريبهم ومساعدتهم علي التطوير من خلال الجمعيات الأهلية، والتنسيق بينهم في صورة كيانات متكاملة ومغذية لصناعات أخري وأنشطة اقتصادية مثل السياحة والتصنيع الزراعي بما يستوعب عمالة كثيفة ويساعد علي زيادة الدخل.

وتعتمد معظم الصناعات الصغيرة والحرفية علي خامات البيئة من المحافظة كمنتجات الجريد والمدابغ وغيرها، إلا أنها ما زالت تعمل بطرق بدائية تحتاج إلي التطوير، وعلي الرغم من وجود جهات تمويلية مثل صندوق الجمعية المحلية وبعض الجمعيات الأهلية والصندوق الإجتماعي للتنمية إلا أنها تجد صعوبة في الحصول علي القروض نظرا لضعف الضمانات وضعف مردود القروض بصفة عامة لتلك المشروعات، حيث تنخفض القيمة المضافة التي يحققها أصحاف تلك الحرف والمشروعات الصغيرة، في حين تصل القيمة المضافة التي يحققها التجار في هذا المجال إلي أضعاف ما يحققه المنتجون.

١-١٣- أهم التجمعات في مجال السياحة:

الفيوم واحة ساحرة جذبت أنظار العالم بتراثها الطبيعي والجيولوجي والأثري. تستمد مياهها من نهر النيل عن طريق بحر يوسف، وقد تجمعت العديد من العوامل التي تجعل من الفيوم مكانا فريدا للزيارة، ففيها تتلاقي البيئات الثلاثة الصحراوية والزراعية والساحلية، بالإضافة إلي تنوع الأنشطة السياحية لتشمل مراقبة الطيور والتعرف علي الصناعات اليدوية المميزة وركوب الجمال، وغيرها من الأنشطة التي تتميز وتنفرد بها المحافظة، حيث يوجد بالمحافظة نحو ٣٦ موقع جذب سياحي متعدد الأنماط، حيث تبلغ مواقع الجذب السياحي الأثرية المكتشفة والمعروفة حتي الأن نحو ١٤ موقعا، وتبلغ المواقع الترفيهية نحو ٩ مواقع، كما تبلغ المواقع الدينية نحو ٦ مواقع، بينما تبلغ المواقع البيئية نحو ٧ مناطق. كما يوجد العديد من الفنادق المتنوعة والتي تبلغ نحو ١٢ فندق بها ٦٢٧ غرفة، هذا بالإضافة إلي الفنادق غير المقيمة، وعدد من المطاعم، ونحو ٢٥ شركة سياحية[7].

شكل رقم (١٠) سلسلة القيمة للصناعات الصغيرة في محافظة الفيوم

Mapping MSE Value Chain

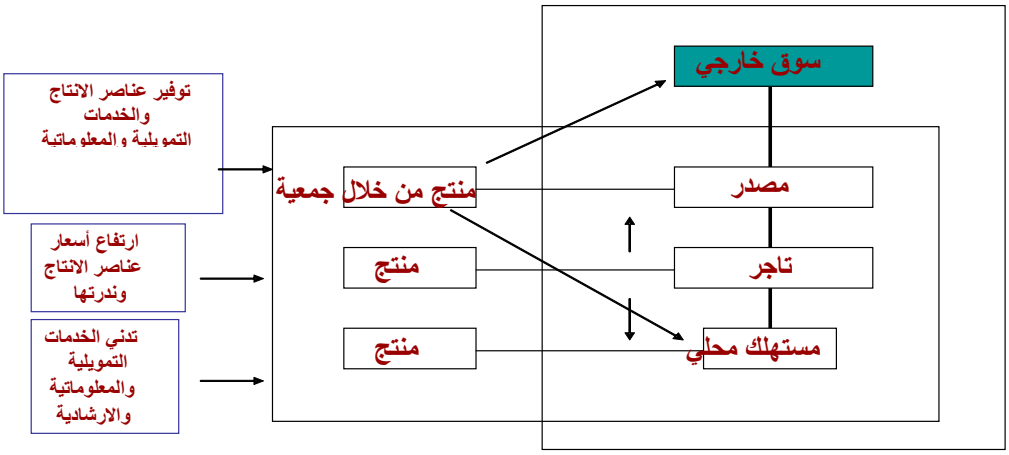

المصدر: تم تصميم الشكل من واقع المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة

تتمتع محافظة الفيوم بمجموعة من المقومات السياحية وخصائص الجذب السياحي التي تؤهلها أن تحتل مركز متقدم علي الخريطة السياحية المصرية.

تتمثل أهم تلك المقومات فيما يلي:

- مقومات السياحة الدينية (تحقق ميزة تنافسية ضعيفة بالمقارنة بالقاهرة وسانت كاترين والأسكندرية وغيرها من مناطق السياحة الدينية).
- مقومات السياحة الترفيهية (تحقق ميزة تنافسية ضعيفة بالمقارنة بالمدن الساحلية على البحر الأحمر والبحر المتوسط).
- مقومات سياحة المؤتمرات (تحقق ميزة تنافسية ضعيفة بالمقارنة بالمدن الحضرية الكبيرة مثل القاهرة والجيزة والأسكندرية وغيرها).
- مقومات السياحة البيئية (تحقق ميزة نسبية فى الغالب الأعم قوية بالمقارنة بمناطق السياحة البيئية الأخرى فى مصر).
- تزايد الطلب العالمى على رحلات السياحة البيئية بمختلف مستوياتها، حيث تتراوح نسبتها من حركة السياحة الدولية من ١٠-٢٠ %.
- تزايد الرغبة فى الإنفاق من قبل السياح البيئيين للمحافظة على البيئة.
- وجود جهات تمويل دولية توفر المبالغ اللازمة والدعم المادى للنهوض بمناطق السياحة البيئية (على سبيل المثال، المشروع الإيطالي بالفيوم).
- توقع زيادة نسبة المناطق المحمية بالفيوم كمحميات طبيعية وتراث عالمى، مثل منطقة جبل قطرانى والغابة المتحجرة. وغير ذلك من عناصر أخرى تعظم تجربة السياحة البيئية بالفيوم.

يلاحظ بصفة عامة وجود العديد من المحددات التي تحول دون الاستغلال الأمثل لإمكانات المحافظة السياحية، بما يضعها علي خريطة السياحة العالمية بما يتلاءم مع تلك الإمكانات، و مدى قدرة واستعداد المناطق السياحية على استيعاب السائحين، خاصة المحليين منهم فى المناسبات والأعياد نجد أن مناطق السياحة بمختلف أنواعها فى الفيوم (الفرعونية-اليونانية والرومانية-القبطية-الإسلامية) غير مجهزة فى معظمها بأسلوب يناسب حركة السياحة الوافدة إلى المحافظة، ووفقاً للآراء الشخصية والرؤية الذاتية لأعضاء فريق العمل المبنية على الزيارات الميدانية لفريق العمل لمناطق التنمية السياحية فى مناطق الفيوم المختلفة يمكن إجمال أهم مشكلات السياحة فى الفيوم في محدودية الدعاية من قبل هيئة تنشيط السياحة بالمحافظة لآثار الفيوم سواء داخليا أو خارجيا مما تنج

عنه عدم معرفة منظمى الرحلات بهذه الآثار. ومحدودية وسائل النقل المتاحة فى المحافظة للوصول إلى المناطق الأثرية. ومشكلات الحركة المرورية والزحام فى مدينة الفيوم خاصة شارع مصطفى كامل وشارع البوستة والسنترال، مما يؤدى إلى اختناق شبه كامل لحركة المرور وعدم الانتظام. بالإضافة إلي نقص الخدمات الرئيسية اللازمة بالمناطق الأثرية. وضيق الأرصفة مما يدفع المشاة للسير فى نهر الطريق والتعرض للحوادث وإعاقة الحركة المرورية. وانخفاض الوعى الأثرى بوجه عام مما يؤدى إلى إهمال الآثار. وعدم توافر إضاءة جيدة على الطرق وأيضا اللوحات واللافتات الإرشادية. وعدم توافر أماكن مناسبة للإقامة وللترويح سواء من حيث الكم أوالنوع.

وتمتاز محافظة الفيوم بالعديد من الحرف اليدوية التي تميزها وتلقي طلبا كبيرا، بالاسواق العالمية، كما يتم تسويقها في المناطق السياحية محليا أهمها:

صناعة الخزف والكليم والبامبو بقرية تونس علي بحيرة قارون، وصناعة الفخار في قرية النزلة، وصناعات منتجات الجريد والخوص في قرية الكعابي، وصناعة الاثاث من حديد التسليح وخيوط الكتان في أبوكسا، ومن الجريد في العجميين.

تحتاج خطط التنمية في المحافظة للإرتكاز علي ما تمتاز به المحافظة من الظروف المناخية وما تتيحه من تنوع حيوي للأصناف الوراثية النباتية المميزة للمحافظة وما تحتويه من خبرات زراعية يمكن أن تقام عليها صناعات زراعية متميزة. والصناعات الصغيرة الواعدة التي تنبع من تراث وثقافة وخبرات أبناء المحافظة وامكانيات الجذب السياحى والاستثمارى الفريدة من نوعها. الأمر الذي يتطلب الترابط بين التنمية الزراعية والسياحية بما ينمي التصنيع الزراعي والصناعات اليدوية الرتبطة بتراث المحافظة بما يساعد علي النهوض بمستوي المعيشة.

١-١٤- سلاسل القيمة للسياحة في المحافظة كما يلي:

يوضح شكل رقم (١١) سلاسل القيمة للسياحة في المحافظة، حيث تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية المتشابكة مع العديد من القطاعات والأنشطة، وتتنوع الأنشطة السياحية لتشمل العديد من الأنشطة التي تتميز وتنفرد بها المحافظة، حيث يتوجه السائحون إلي الأماكن السياحية التي توفر له المنافع التي يريدها ويبحث عنها وفقا لتوجهه وتفضيلاته، والتي يختارها ويحددها وفقا لبرامج الترويج السياحية المتاحة والتي تقابل متطلباتهم. وتعتمد المنافسة والتفضيل علي كل من تكلفة وجودة الخدمات المقدمة للسائحين، سواء السفر والإنتقالات، والأقامة والطعام والشراب، والتسوق وجميع الخدمات الأخري، وكذا سلوك وتعامل القائمين بتلك الخدمات والارشاد السياحي والفندقة، والبنية الأساسية وتوفر الخدمات والاتصالات[12].

وتعود إيرادات السياحة إلي العديد من الجهات، سواء قطاع حكومي مثل عائدات قيمة تأجير المنشأت السياحية، ورسوم دخول المناطق السياحية، وتوزع بين الهيئة الأقليمية لتنشيط السياحة للمناطق السياحية، وهيئة الآثار للمناطق الأثرية، وجهاز شئون البيئة للمحميات الطبيعية، وعائدات القطاع الخاص تتمثل في ايرادات منشأت الأقامة كالفنادق والمنتجعات والقري السياحية، وايرادات الخدمات المرتبطة بالإنتقالات والطعام والشراب والتسوق والتنزة والترفيه، وما تستوعبه من عمالة وحياه قائمة علي خدمات السياحة.

حيث يوجد بالمحافظة نحو ٣٦ موقع جذب سياحي متعدد الأنماط، حيث تبلغ مواقع الجذب السياحي الأثرية المكتشفة والمعروفة حتي الأن نحو ١٤ موقعا، وتبلغ المواقع الترفيهية نحو ٩ مواقع، كما تبلغ المواقع الدينية نحو ٦ مواقع، بينما تبلغ المواقع البيئية نحو ٧ مناطق. كما يوجد العديد من الفنادق المتنوعة والتي تبلغ نحو ١٢ فندق بها ٦٢٧ غرفة، هذا بالإضافة إلي الفنادق غير المقيمة، وعدد من المطاعم، ونحو ٢٥ شركة سياحية[8].

إلا أنه يلاحظ سياده سياحه اليوم الواحد و الاقامه القصيرة نظرا للقرب من القاهره، وعدم وجود عناصر جاذبه، وعدم وضع الفيوم فى الموقع المناسب لها على خريطه مصر السياحيه الدوليه والمحليه، حيث ان الاشغال الفندقى وعدد الليالى السياحيه قليل، كما أن المنتجعات التى اقيمت حول البحيره لم تتضمن انشاء منشات فندقيه ومطاعم وخدمات سياحيه و برامج ترفيهيه او ملاهى او رحلات منظمه لرواد المناطق السياحيه بالفيوم.

ويلاحظ من شكل رقم (١٢) ان الطلب السياحى من الزائرين الى الفيوم يزيد فى الشتاء عنه فى الصيف نتيجه المناخ الدافىء، وان منافسه المناطق الشاطئيه الجديده (سيناء والبحر الاحمر) تؤثر على حجم التدفق السياحى بالفيوم، والذي انخفض بصورة كبيرة جدا تدعو لضرورة دراسة الأسباب وتحليلها وعلاجها، كما يلاحظ أن السياحه المحليه (المصريه) تحتل المرتبه الاولى فى حجم الزائرين المتجهين الى الفيوم بنسبة تزيد عن ٧٧%، وتتصاعد فى المواسم والعطلات والاعياد وتبلغ قمتها يوم شم النسيم، تليها السياحة الاجنبيه وهى تتاثر صعودا وهبوطا بالاحداث والمؤثرات التى تؤثر على حجم التدفق السياحى، وتاتى السياحه العربيه فى المرتبه الثالثه التى تمثل اعدادا محدوده لاتزيد عن ١%.

وبتتبع بيانات التدفق السياحي للمحافظة منذ السبعينيات حتي الأن، يلاحظ من شكل رقم (١٣) تدني إجمالي التدفق السياحي للمحافظة من نحو ٩٠٠ ألف سائح عام ١٩٨٣ إلي حوالي ٢٢٠ ألف سائح عام ١٩٩٢ ثم الي نحو ٥٨ ألف سائح فقط، حيث بلغ التدفق السياحي للأجانب أكثر من ٣٠٠ ألف سائح حتي بداية التسعينيات، هبطت منذ عام ١٩٩٢إلي أقل من ١٠٠ ألف سائح وصلت إلي حوالي ١٨ ألف سائح فقط عام ٢٠١٠ [7].

وعلي الرغم من توافر الامكانات السياحية إلا أن الخدمات المتدنية وغير المتواجدة تعتبر حجر عثرة أمام التنمية السياحية، حيث لا توجد خطوط اتوبيس منتظمه تربط مدينه الفيوم بالمزارات السياحيه والاثريه وسواحل بحيرات قارون والريان، كمالا توجد مستشفى لحوادث الطرق على خطوط السير، كما لا توجد محطات بنزين او خدمات اصلاح سيارات فيما بين مفارق الاوبرج وبحيرة قارون، كما لا تتوفر نقاط لشرطه المطافى على طول خط السير السياحى، ولا تتوافر دورات عامه ببعض المزارات الاثريه حيث أن دورات المياه العمومية فقط ملحقه بمكتب استعلامات بحيره قارون والسيليين وميدان قارون.

الأمر الذي يتطلب الأهتمام بجودة الخدمات والبنية الأساسية، وتدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال السياحة والفندقة، والإتجاه إلي تخطيط متكامل لإنشاء مجمعات سياحيه متكامله فى الساحل الشمالى لبحيره قارون، وتطوير المناطق والمنشات السياحيه القائمه منها، وتطوير مركز حرفى بطابع ريفي لعرض المنتجات اليدوية التي تتفرد بها المحافظة، هذا بالإضافة إلي خلق انماط سياحية جديدة، وتنشيط السياحه الدينيه، والاثريه والبيئيه، واضافه عناصر جذب جديده- اضافه متاحف ومعارض ومراكز المؤتمرات، تطوير وسائل التنشيط والترويج السياحى (تطوير الرساله الاعلاميه ويشمل ذلك العمل تحسين صوره الفيوم السياحيه اعلاميا، وسائل دعائيه متطوره وموقع اليكترونى، مجله سياحيه، اجنده للمناسبات السياحيه، التعاقد مع شركات كبري لتوريد السائحين والعمل على فتح اسواق جديده، وعمل برامج جديده منافسة لتنشيط السياحة الداخليه وسياحه اليوم الواحد، ورحلات ثقافيه واثريه، وخلق راى عام مساند للسياحه، والتوعية السياحية بالجامعات والمدارس ومراكز الشباب، وتطوير الهيئات الاقليميه لتنشيط السياحه، والتكامل بين الاقاليم السياحية...) وبصفة عامة تحدد سلسلة القيمة للسياحة داخل منظومة متكاملة كما هو موضح بالشكل رقم (١٤) حيث تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية المتشابكة مع العديد من القطاعات والأنشطة، وتعتمد علي كل من تكلفة وجودة الخدمات المقدمة للسائحين، سواء السفر والإنتقالات، والأقامة والطعام والشراب، والتسوق وجميع الخدمات الأخري، وكذا سلوك وتعامل القائمين بتلك الخدمات والارشاد السياحي والفندقة، والبنية الأساسية وتوفر الخدمات والاتصالات.

شكل رقم (١١) سلسلة القيمة للسياحة داخل منظومة متكاملة [12]

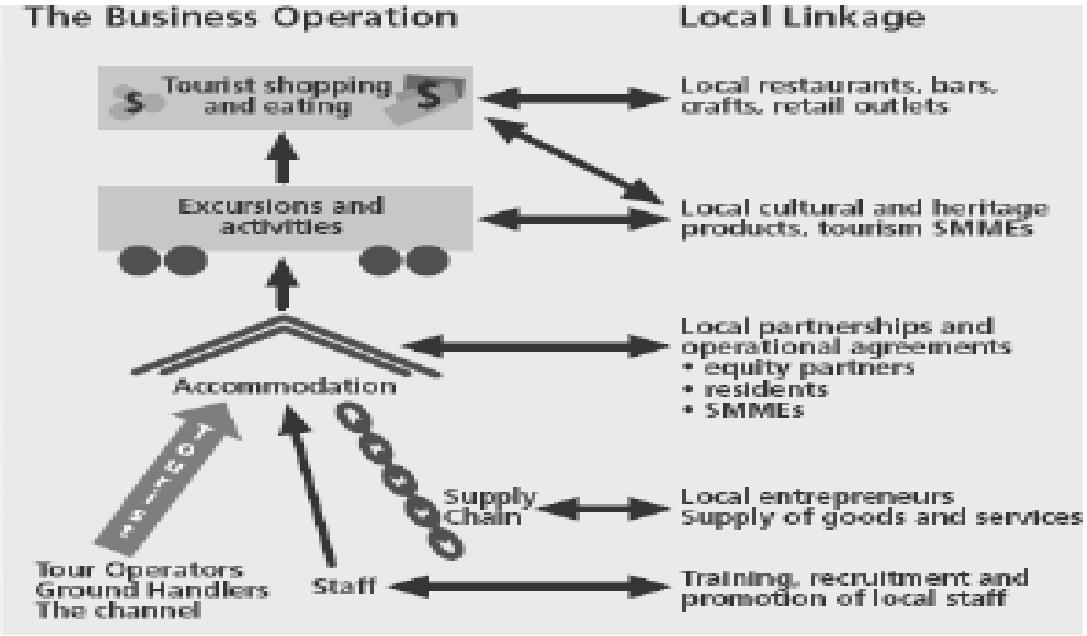

Source: The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism Jonathan Mitchell and Jojoh Faal, Overseas Development Institute, March 2008.

شكل رقم (١٢) التدفق السياحي لمحافظة الفيوم خلال شهور السنة

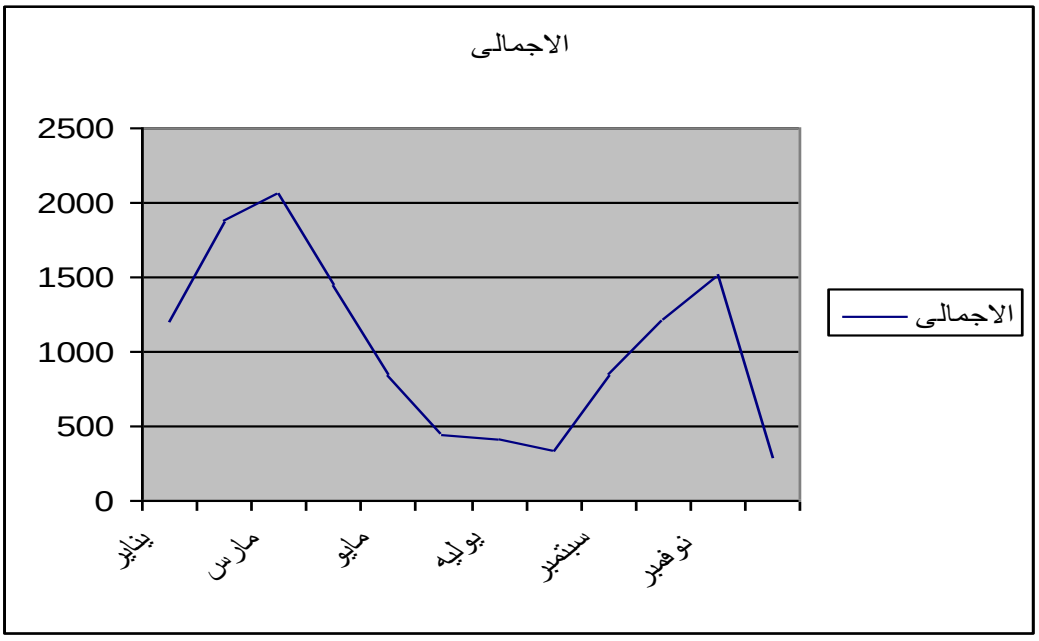

المصدر: احصاءات الهيئة الاقليميه لتنشيط السياحة بالفيوم

شكل رقم (١٣) التدفق السياحي لمحافظة الفيوم خلال الفترة من (١٩٧٠-٢٠١١)

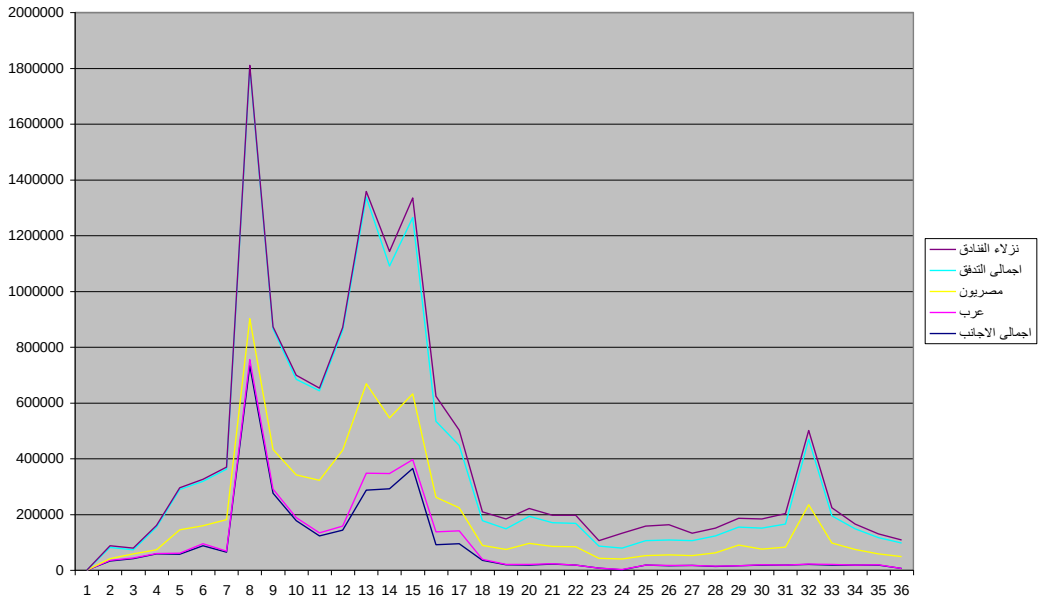

المصدر: جدول رقم (١) بالملحق تطور أعداد السائحين الوافدين إلي محافظة الفيوم (١٩٧٧-٢٠١١)

الملخص والتوصيات:

تحتاج خطط التنمية في محافظة الفيوم للإرتكاز علي ما تمتاز به المحافظة من ظروف مناخية وما تتيحه من تنوع حيوي للأصناف الوراثية النباتية المميزة للمحافظة، وما تحتويه من خبرات زراعية يمكن أن تقام عليها صناعات زراعية متميزة. والصناعات الصغيرة الواعدة التي تنبع من تراث وثقافة وخبرات أبناء المحافظة، وامكانيات الجذب السياحى والاستثمارى الفريدة من نوعها.

وتهدف الدراسة بصفة عامة إلي تحليل التجمعات ورسم وتوصيف سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في محافظة الفيوم، وذلك من خلال تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية والرائدة في تنمية محافظة الفيوم، وحصر وتوصيف التجمعات المتواجدة بكل قطاع من تلك القطاعات الاقتصادية الرئيسية والرائدة في تنمية محافظة الفيوم، ورسم وتوصيف سلاسل القيمة بالقطاعات الفرعية وتحت الفرعية في تلك القطاعات. حتي يتسني وضع تصورا لتقوية سلاسل القيمة بما يساعد علي رفع مستوي المعيشة بالمحافظة.

ويتم التركيز علي تحليل سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في محافظة الفيوم، علي مختلف المستويات التي تشمل المنتجين والتجار المحليين والمصدرين ومقدمي الخدمات (بداية من عناصر الانتاج وخدمات التمويل والارشاد الخاص بالانتاج والتسويق)، حيث يتم تجميع البيانات اللازمة لذلك من خلال المقابلات والزيارات الميدانية لجميع الفئات داخل سلسلة القيمة، وذلك لتحليل مدي التعقيد والترابط والتنسيق بينهم، وتحديد مناطق الضعف والقوة والفرص والتهديدات.

الأمر الذي يتطلب الترابط بين التنمية الزراعية والسياحية بما ينمي التصنيع الزراعي والصناعات اليدوية المرتبطة بتراث المحافظة بما يساعد علي النهوض بمستوي المعيشة. حيث تمتاز محافظة الفيوم بالعديد من المقومات التى تؤهلها للارتقاء بقطاع الصناعة وجذب الاستثمارات فى هذا القطاع الرائد، الذى يساعد على توفير فرص للعمل ورفع مستوى المعيشة، بما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمحافظة، وتتيح المقومات الخاصة بطبيعة وموقع المحافظة مزايا وفرص جذب استثمارية فريدة من نوعها.

وحتي يمكن تفعيل دور تلك الاستثمارات لابد من التكامل بين تلك المناطق الصناعية من جهة، وبين الصناعات المغذية والصغيرة من جهة أخري في صورة تجمعات صناعية تعتمد علي دراسة نوعية الصناعات المغذية التي تحتاجها المصانع القائمة فعليا في محافظتي الفيوم والسادس من أكتوبر، بالإضافة لتجمعات صناعية خاصة بالصناعات الصغيرة والمرتبطة بالتراث البيئي بالمحافظة، والتي تتطلب دراسة تفصيلية للاحتياجات الفعلية المتمثلة في طلب سوق تلك المنتجات، بالإضافة للدراسة الفنية والاقتصادية للفرص المتاحة، للتعرف علي الجدوي الاقتصادية لإنشاء تلك المشروعات بصفة عامة، وتطورها بما يتناسب مع تطور تلك الصناعات.

وتعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية المتشابكة مع العديد من القطاعات والأنشطة، وتتنوع الأنشطة السياحية لتشمل العديد من الأنشطة التي تتميز وتنفرد بها المحافظة، حيث يتوجه السائح إلي الأماكن السياحية التي توفر له المنافع التي يريدها ويبحث عنها وفقا لتوجهه وتفضيلاته، والتي يختارها ويحددها وفقا لبرامج الترويج السياحية المتاحة والتي تقابل متطلباتهم. وتعتمد المنافسة والتفضيل علي كل من تكلفة وجودة الخدمات المقدمة للسائحين، سواء السفر والإنتقالات، والأقامة والطعام والشراب، والتسوق وجميع الخدمات الأخري، وكذا سلوك وتعامل القائمين بتلك الخدمات والارشاد السياحي والفندقة، والبنية الأساسية وتوفر الخدمات والاتصالات.

وتمتاز محافظة الفيوم بتركز بعض المنتجات الزراعية والصناعات الصغيرة بأماكن محددة وقري تتوفر بها مدخلات الإنتاج، والظروف البيئية الملائمة، حيث اكتسب سكانها خبرات متراكمة في انتاج تلك المنتجات، بصورة تشكل تجمعات شبه متكاملة، كما يمكن تحقيق نجاحات كبيرة في مجال تنمية الصادرات الزراعية العضوية، حيث تمتلك محافظة الفيوم الإمكانيات الملائمة للتوسع في الإنتاج الزراعي العضوي بصفة عامة ، سواء في بعض الأراضي القديمة، أو في مناطق التوسع الأفقي التي تعتبر أراضي خالية من أي متبقيات كيميائية . وذلك بغرض تنمية القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية بالأسواق العالمية. وحتى تكتمل منظومة النهوض بالصادرات الزراعية العضوية، وفي ضوء التحديد الدقيق لأهم الفرص التصديرية المتاحة أمام تلك المنتجات، والظروف المحيطة والمنظمة لإنتاجها وتجارتها الخارجية، يتطلب الأمر المزيد من التكامل والترابط بين تلك الفرص، وبين الإمكانيات المتاحة للتوسع في الإنتاج الزراعي العضوي بمايتلاءم مع المواصفات القياسية العالمية، والقوانين التي تقنن وتنظم هذا الإنتاج علي مستوي العالم، بما يدعم القدرة التنافسية للمنتج الزراعي العضوي.

كما يوصي بتشجيع التوسع في تطبيق أساليب الزراعة الحيوية علي مستوي محافظة الفيوم بصفة خاصة، ولاسيما في محاصيل الخضر الرئيسية، والنباتات الطبية والعطرية، والعمل علي زيادة المساحة المنزرعة منها بكافة السبل والوسائل الفنية والبحثية والإرشادية بصورة متكاملة، ووضع وتنفيذ السياسات الزراعية التي تحقق تلك الأهداف.

الملحق

جدول رقم (١) تطور أعداد السائحين الوافدين إلي محافظة الفيوم خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١١)

جنسيات	اجانب					
	اجمالى	عرب	مصريون	اجمالى	اجمالى	نزلاء

سنوات	المان	فرنسيون	امريكيون	انجليز	ايطاليون	اسرانيليون	جنسيات اخرى	الاجانب			التدفق	الفنادق
1977	3844	4340	1107	1888	16341	000	1526	32682	2486	5799	40961	6000
1978	5176	2419	3116	2495	20423	000	1626	40846	2899	14779	14724	6000
1979	9716	5109	4445	2114	29075	000	2688	58147	1682	13009	81934	6000
1980	19114	12394	4063	2975	0000	333	10496	57375	3282	84046	144703	6000
1981	18182	15788	6195	9005	000	1181	37041	87492	6832	65153	159377	6513
1982	15534	9788	6361	3937	000	1313	27053	63976	3797	113513	181286	6659
1983	48565	40259	34687	18145	3277	501	87202	733736	20718	147635	901089	6587
1984	12396	46288	23780	25632	4488	779	122573	275936	14372	142248	432556	7540
1985	39183	15548	19718	13926	21324	400	67807	177906	10714	153550	342170	14252
1986	30866	17773	3506	13223	7878	1093	47888	122226	11211	188295	321732	9408
1987	27044	23892	5038	19598	11778	2716	51798	142864	14682	273035	429571	10512
1988	40408	53535	4958	51697	385.6	3113	97205	287422	59773	321737	668932	20105
1989	45301	54338	6054	54469	24298	1282	105814	291556	55277	198512	545345	51817
1990	53114	34501	12136	16389	23198	589	115841	364769	31979	235517	632265	70199
1991	9868	5653	4108	3648	4761	1382	60782	90802	47027	123758	271581	90656
1992	13354	11031	5052	4104	3708	1197	55916	94362	47242	82270	223874	54560
1993	7456	3760	1621	929	812	174	993	34745	4202	49527	88474	31781
1994	3819	817	1103	526	440	599	6046	19350	1890	52878	74118	34986
1995	3980	785	1420	569	573	1144	9978	18449	2353	75703	96505	28098
1996	5906	1220	1208	555	872	1280	10615	21656	1488	62003	85147	26434
1997	4777	111	959	527	1157	1290	8025	17846	399	65843	84088	29092
1998	1053	640	574	367	668	448	3341	7091	751	35135	42977	19488
1999	2304	1631	1000	492	1774	632	7141	1497	658	37448	39603	53080
2000	3085	1679	1170	425	1654	348	9900	18261	384	34195	52840	52840
2001	3264	1475	1193	720	1189	235	8179	16255	585	37295	54135	54135
2002	2254	2359	852	582	1421	264	8742	16473	622	35696	52791	26679
2003	1228	1888	599	588	1098	238	7766	13405	743	47380	61528	27571
2004	2076	1641	1030	614	1638	244	8121	15364	768	74315	63447	32281
2005	2345	1923	1387	800	1951	374	9508	18288	879	56026	75193	32964
2006	1306	1437	1394	761	3472	754	8658	17782	888	64104	82774	38048
2007	1739	1917	1468	787	5739	640	8703	20993	978	212517	234488	31770
2008	1303	1121	1348	645	5260	516	8636	18829	1262	77047	97138	29251
2009	1170	1280	1330	701	5097	294	8005	17877	520	55999	74396	17011
2010	1129	1326	1380	777	5223	270	8262	18367	762	39162	58291	13688
2011	530	426	431	505	976	73	3200	6141	328	41932	48401	11172

١ – شرطه السياحة – احصاءات الهيئة الاقليمية لتنشيط السياحة بالفيوم

المراجـع:

أفاق التنمية في محافظة الفيوم، مركز بحوث واستشارات التنمية، جامعة الفيوم بالتعاون مع محافظة الفيوم، ٢٠٠٩.

إيناس السيد صادق (وأخرون)، أثر السياسات والأنشطة التنموية علي التنوع البيولوجي للمصادر الوراثية لبعض المحاصيل الحقلية بمحافظة الفيوم، المؤتمر الدولي الرابع للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة،جامعة الفيوم، (٢٠-٢٢) أكتوبر، ٢٠٠٨.

إيناس السيد صادق (وأخرون)، الكفاءة الاقتصادية لوحدات استخلاص الزيوت العطرية المؤتمر الدولي الثالث للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، (١٢-١٤) نوفمبر، ٢٠٠٧.

إستراتيجية التنمية الزراعية٢٠٣٠، وزارة الزراعة، مصر، ٢٠٠٨.

إيناس السيد صادق، أيمن شيلابي (دكاترة)، الزراعة العضوية في مصر التحديات واقتصاديات الإنتاج (ISSN: 1545-1003).[2008-2015]:9(7 ;2011 Journal of American Science.

إيناس السيد صادق، عبدالعظيم مصطفي (دكاترة)، دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية البشرية وإمكانات النهوض بمستوي المعيشة في محافظة الفيوم المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠٠٩.

إحصاءات الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بالفيوم.

بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مديرية الزراعة بالفيوم .

نرمين محمد نصر محمود، الآثار الاقتصادية لتطبيق معايير الجودة على الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، ٢٠١٣.

Guidelines for value chain analysis, Jon Hellin and Madelon Meijer, November, 2006.

Macfadyen, G. *et al*. Value-chain analysis of Egyptian aquaculture. Project report 2011- 54. The World Fish Center. Penang, Malaysia, 2011..

The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism Jonathan Mitchell and Jojoh Faal, Overseas Development Institute, March 2008.

Value Chain Analysis for Policy-Makers and Practitioners, Hubert Schmitz Institute of Development Studies, University of Sussex England, International Labour Organization 2005.

Value Chain Mapping Report, Upgrading Medicinal and Aromatic Plants Value Chain Access to Export Markets, UNIDO/ETRACE, July 2011.

CLUSTERS CHARACTERIZATION AND VALUE CHAIN MAPPING OF THE MAIN ECONOMICS SECTORS IN FAYOUM GOVERNORATE

Fayoum J. Agric. Res. & Dev., Vol. 26, No.2, July, 2012

Enas El-sayed Sadek
Professor of Economics, Faculty of Agriculture, Fayoum University.
Director of Development Research & Consultation Center.

Summary

The study aims in general to map and characterize value chains of the main economic sectors in Fayoum governorate. This is through key economic sectors identification, and clusters characterization which can lead to the development in Fayoum governorate. In order to develop a vision to strengthen the value chain and help to raise the standard of living in the governorate.

It focuses on the value chain mapping of key economic sectors in Fayoum governorate at various levels including producers and local traders, exporters and service providers (the beginning of the elements of production and financing services and guidance on production and marketing). Data is collected through interviews and field visits to all groups within the value chain in order to analyze the complexity, interdependence and coordination among them to identify areas of strength and weakness, opportunities and threats.

This study shows that it requires interdependence between agriculture and tourism sectors through developing agro-processing and handicrafts to raise the standard of living. Integration enhancement is needed between industrial area and small industries to activate the role of this investment. This requires detailed study of the actual market demand and market needs for these products. In addition to studying the technical and economic opportunities to learn about the economic feasibility of the establishment for such projects in general.

Tourism is the most important economic sector in fayoum. Although it includes various tourist activities that feature the governorate, it needs to provide tourists with the service that they expect according to promoting tourism programs which meet their requirements. Competition and preference depend on cost and quality of services provided to tourists (travel cost, accommodation, food and drink cost and quality, shopping and all other services, qualified tourism guide, as well as people behavior and hospitality, infrastructure and communications services).

Fayoum governorate has competitive advantage in producing some agricultural products and small industries in specific places and villages. Also, it is characterized by the availability of production inputs, appropriate environmental conditions and inherited experience in the production of those products. Fayoum can achieve great successes in development of agricultural organic exports as it has adequate possibilities of expansion in organic agricultural production in general and develop the competitiveness of Egyptian agricultural exports to global markets.